



توظيف العلل الكميّة والأحكام الكيفيّة في
توجيه الاستعمال النحويّ والصرفيّ في شرح
ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) على المفصل

بين الاتساع والتقييد

د. ياسر محمد حسن علي

مدرس بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب - جامعة سوهاج

DOI: 10.21608/qarts.2021.92367.1208

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مجلة كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي - العدد 53 (الجزء الثاني) يوليو 2021

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

<https://qarts.journals.ekb.eg>

موقع المجلة الإلكتروني:

توظيف العلل الكميّة والأحكام الكيفيّة في توجيه الاستعمال النحويّ والصرفيّ
في شرح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) على المفصل بين الاتساع والتقيد

إعداد

د. ياسر محمد حسن علي

مدرس بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب - جامعة سوهاج

dr_yasser32@yahoo.com

الملخص باللغة العربية:

سعى هذا البحث، الذي جاء بعنوان *توظيف العلل الكميّة والأحكام الكيفيّة في توجيه الاستعمال النحويّ والصرفيّ في شرح ابن يعيش على المفصل بين الاتساع والتقيد* إلى وصف العلل والأحكام النحوية وتوظيفها في توجيه التقعيد النحويّ والصرفيّ في أحد أبرز شروح أمهات كتب النحو العربي، وهو شرح ابن يعيش على كتاب المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ). ذلك الشرح الموصوف بشموله أغلب المسائل الصرفية والنحوية. حيث تراوح فيه وصف الأحكام نوعاً بين الحسن، والجائز، والأولى، والضعيف... إلخ، وكذلك تفاوتت العلل كمّاً بين الندرة، والقلّة، والكثرة؛ مما استرعى كشف مبررات استخدام هذه العلل والأحكام وعلاقتها باستعمال القاعدة النحوية، وكذلك موازنة رأي ابن يعيش برأي غيره من النحاة العرب في هذه المسائل وتوجيهها القاعدي. حيث وردت هذه العلل والأحكام مقترنة بمفهوم درجة الاستعمال مع ترجيح لقاعدة أو رأي محدد.

وشملت هذه الأحكام أصناف الكلم العربي المختلفة ومسائلها وحركاتها الإعرابية. مما وجه منهج البحث نحو التركيز على المنهج الوصفي لدراسة هذه الأحكام وتحليلها؛ وذلك باستقصاء الشواهد المعضدة الواردة في شرح المفصل لابن يعيش وتصنيفها. وبناء على ذلك وزعت معالجة إشكالية البحث على مقدمة، ومدخل، وثلاثة مباحث، وخاتمة بالنتائج، ثم فهرس بالمصادر والمراجع.

أما المباحث؛ فجاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: علة الكثرة وتوظيفها في أطراد الاستعمال في شرح المفصل.

المبحث الثاني: التعليل بالقلة والندرة في الاستعمال وأثرهما في توجيه القاعدة في شرح المفصل.

المبحث الثالث: الأحكام الكيفية في شرح المفصل بين المسوغات والضوابط .

الكلمات المفتاحية: استعمال؛ حكم؛ شرح المفصل؛ علة؛ كمي؛ نوعي، ابن يعيش.

أولاً: مقدمة:

١. إشكالية البحث:

لقد سعى نحاة العربية إلى تأسيس نظام قاعدي، له ضوابطه المحددة وقواعده الثابتة؛ مدفوعين بدافع صون تراثهم، موقنين بعظمتهم، فلم يكن النحو العربي علماً هيناً بسيطاً عندهم، بل يتطلب ذهنًا مدركًا لدروبه الوعرة، فهو "صعب المرام، مستعص على الأفهام، لا ينفذ في معرفته إلاّ الذهن السليم، والفكر المرتاض المستقيم"^(١). وكان ركيزتهم للنهوض بذلك مقوم اللغة وسليقة متحدثيها في المقام الأول؛ وأضحى المحتوى اللغوي العامل الرئيس، الضامن للسير نحو هذا النظام اللغوي العبقري، انطلاقاً من إعجاز المعين المأمون، وهو القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، ودعمًا من أسنة العرب الأقحاح، خاصة الأعراب منهم، بما وثق فيهم من فطرة لغوية نقية. كان ذلك محفزاً على وضع أصول للقواعد، تبيّن علل الاستعمال أو المنع ومبررات الجواز للقياس على المثال والقاعدة.

لقد اهتم اللغويون والنحاة العرب بالبحث عن فلسفة بناء القاعدة النحوية وأصولها، وهو ما عرف بأصول النحو العربي، التي مهد لها ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في كتابه "الأصول في النحو". فكان أول كتاب في مضماره، ثم عرض ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في "الخصائص" كثيراً من أسس هذا العلم، حتى خصّص الأنباري (ت ٥٧٧هـ) قضاياها، وأكمل منهجه بكتابه "الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة"، واستقرت تفاصيله عند السيوطي (ت ٩١١هـ) في "الاقتراح في أصول النحو".

لقد قدمت المنظومة النحوية معايير كمية وكيفية لوصف المثال اللغوي المستعمل؛ بغية تفسيره ونسبة حضوره في واقع الاستعمال العربي، دونما إحصاء علمي منهجي، نحو ألفاظ كثير، أو قليل، أو نادر الاستعمال، التي وردت عندهم أقرب إلى

سليقة التذوق مما استعملوه من لغتهم، حتى أنهم عددوا أوصاف ذلك بقولهم: "اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلًا ومطرّدا. المطرّد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل"^(٢).

وكذلك ما جاء بيانا لحالة المثال في صورة حكم كفي، نحو: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء^(٣). فكانت هذه المعايير تُبنى اعتمادا على الاستساغة ومعايير الفصاحة ومقومات السليقة اللغوية، وعلى أسس أقرب إلى منطق متبع عندهم، أساسه التعليل والتفسير، فلكل حكم علته، ولكل مسبب سببه. وهو ما حمل بعض باحثي اللغة للإشارة إلى فكرة التأثير النحوي بأفكار فلسفية أو أحكام منطقية. وهي أمور لا تستند لدلائل حاسمة - من وجهة نظري - بل تحتاج لاستقصاءات عسيرة، تفتقد في النهاية للدليل الملموس والحاسم. فالفكر العربي النحوي بُني على منطق وتفكر، أساسه ليس عملية التأثير بثقافات الأمم الأخرى، بل على أثر تغير حالة العرب الحضارية بعد الإسلام، الذي غيرهم طباعًا وأخلاقًا وفكرًا وثقافة. فتأمل سياق القرآن الكريم ونصوص الحديث الصحيحة ومنهجها وتبريراتها للقضايا المختلفة، لعلمت كيف انتحى العقل العربي نحو المنطق المقنع والفترة السوية؛ وعلى أثرهما تحول الفكر العربي تحولا جذريًا.

وما جهود النحاة المرتبطة بتنوع ثقافتهم القديمة، التي ورثها بعضهم من حضاراتهم السابقة لم يكن سوى صبغ لهذا التحول بجماليات التنوع والاختلاف، وليس نقلا لحالة الفكر العربي، فمنطق القرآن ومنهجه يتنافى ومبادئ التناقض والجدل العميق والاختلافات الانطباعية، بل أساس الرسالة الجديدة للبشرية وقوام الممارسة العامة في التلقي والخطاب هو التدبر والفكر السوي كما أشار قوله -ﷺ-: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ

وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿النساء: ٨٢﴾ ، وهو ما حمل الأثر - ذاته - في منظومة النحو والدرس اللغوي العربي عامة.

ولقد كشفت العلل الكميّة والأحكام الكيفيّة لواقع الاستعمال اللغوي حسن وعي اللغويين والنحاة العرب بوصف فعلية الموقف من القاعدة وتطبيقها وعلّة الاختيار لما هو أوقع وأحجى. وليس أدل على ذلك من تقدير النحاة خصوصية بعض العلل وترجيحها على بعض، خاصة عند تعارضها، وهو ما انعكس على أحكام النحاة، نحو علاقة "الكثرة" بـ"القياس"، فقول: "وإن شدّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"^(٤)، بل فسر النحاة العرب أهمية بعض العلل، نحو سيبويه، الذي يفسر أهمية كثرة الاستعمال في النحو وكلام العرب بمقولته: "لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله"^(٥). وكذلك بيان أنواع العلل وانطباعهم عند موقف مستعملها، بقول ابن: جني "إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تطبق في معناه غيره. والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له"^(٦).

لقد شاعت هذه العلل والأحكام في كتب النحاة واللغويين من سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومن جاء بعده؛ تحليلاً لقوة استعمال قاعدة دون أخرى، وتفسيراً لشواهد نحوية اختصت بتراكيب خاصة، انتقلت من نطاق المثال النحوي إلى الظاهرة والقاعدة وفق تلك الأحكام. ومن هؤلاء النحاة ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، الذي أولى عنايته الخاصة بهذه العلل والأحكام في شرحه لكتاب المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وكذلك حسن توظيفها في تفسير اطراد قواعد نحوية وسياقات كلامية أكثر من غيرها أو شذوذ أخرى؛ حتى عدّ هذا الاهتمام عنده ظاهرة، تكشف تنوع العلل الكميّة والأحكام الكيفيّة في توجيه القاعدة النحوية في هذا الشرح الفريد لكتاب المفصل.

٢. تساؤلات البحث وأهدافه:

طرح البحث عدة تساؤلات، ترتبط بما سعى لتحقيقه من أهداف، وأهم هذه التساؤلات ما يأتي:

- ما الفرق بين العلة والحكم النحوي وعلاقتها بتوجيه القاعدة النحوية؟
- ما صور العلل الكميّة وحضورها في شرح ابن يعيش على كتاب المفصل للزمخشري؟
- هل تفاوتت العلل كمّاً في شرح ابن يعيش للمفصل، وما أبرزها تأثيراً في توجيه القاعدة النحوية؟
- كيف وظّف ابن يعيش في شرحه لكتاب المفصل الأحكام الكميّة في بيان القاعدة النحوية وتوجيهها؟
- كيف وازن ابن يعيش بين رأيه ورأي الزمخشري من جهة، ورأي غيره من النحاة العرب في هذه المسائل من جهة أخرى؟
- هل شملت هذه العلل والأحكام أصناف الكلم العربي المختلفة ومسائلها وحركاتها الإعرابية؟

أما أهداف البحث؛ فتمثلت فيما يأتي:

- الاستقراء والدراسة لأثر مهمّ من آثار الدرس النحوي والصرفي في العربية وعلومها، وهو كتاب شرح المفصل لابن يعيش، الذي قدم استقواء وافياً لأبواب كتاب المفصل للزمخشري ومسائله.
- عرض دلالة بعض المصطلحات البارزة في أصول النحو العربي، نحو العلة والحكم النحوي، حيث يمثلان تبريراً ووصفاً-معاً- لواقع الاستعمال اللغوي.

- إبراز الفرق بين العلة النحوية والحكم النحوي ومبررات استخدام كل منهما عند ابن يعيش في شرحه لكتاب المفصل.
- استقصاء المسائل النحوية التي عوّل عليها ابن يعيش في شرحه لبيان العلة والحكم النحوي.
- تبين ثراء كتاب شرح المفصل بالظواهر النحوية المرتبطة باستخدام الأدلة النحوية وتحليلها وبيان الموقف المقترن باستعمالها.
- وضوح منطق النحاة - ومنهم ابن يعيش في شرحه على المفصل - في تدرج العلل والأحكام النحوية الوارد ذكرها في شرح المفصل وأثرها في توجيه القاعدة النحوية.
- موازنة رأي ابن يعيش برأي غيره من علماء النحو العربي في المسائل، التي شملتها تلك العلل والأحكام النحوية وتحليلها.

الدراسات المناظرة:

هناك عدة دراسات تناولت عددا من القضايا العامة في كتاب شرح المفصل لابن يعيش، لكنها لم تخصص - قدر استقصائي - موضوعها للعلل الكميّة والأحكام الكيفيّة النحوية في كل من كتاب المفصل للزمخشري أو شرحه لابن يعيش. ومن هذه الدراسات العامة:

- الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش: جمعا وتحقيقا ودراسة، وحيد عز الرجال متولي، ماجستير، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، ٢٠٠٦م.

- القضايا النحوية والصرفية في الجزء التاسع من شرح المفصل لابن يعيش، رحاب عبد العزيز مرزوق الطاهر، ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم، الجامعة الإسلامية، السودان، ٢٠٠٧م.
- آراء سيبويه في شرح المفصل لابن يعيش: دراسة نحوية صرفية في الجزء (الرابع، والخامس، والسادس)، شريفة بنت علي موسى الزبيدي، ماجستير، أم القرى، ٢٠٠٩م.
- الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاثة: شرح الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، وشرح ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، وشرح ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، سالم مبارك سعيد، ماجستير، كلية التربية بعدن، ٢٠١٠م.

منهج البحث وركائزه:

اقتضت طبيعة الدراسة أن يكون المنهج الوصفي بركائزه المختلفة منهجاً لدراسة موضوع هذا البحث؛ وذلك باستقصاء شواهد العلل الكميّة والأحكام الكيفيّة النحوية الواردة في شرح المفصل، ورصدها وتصنيفها، ثم بيان أثرها في واقع الاستعمال النحوي. وارتكز هذا المنهج على عدة ركائز، هي:

- بيان مفهوم كل من "علة" و"الحكم" لغة واصطلاحاً في الدرس النحوي.
- استقصاء الشواهد النحوية التي تتعلق بالعلل الكميّة والأحكام الكيفية النحوية في شرح المفصل.
- تصنيف مسائل العلل الكميّة والأحكام الكيفيّة تبعاً لشيوعها وأثرها في تفسير الظاهرة النحوية.
- تحليل الشواهد المختلفة وعرض رأي ابن يعيش فيها.

- الرجوع إلى أقوال العلماء في المسألة المطروحة، والترجيح بين الآراء المختلفة كلما أمكن.
- دعم شواهد العلل الكميّة والأحكام الكيفية النحوية بما يعضدها من نماذج أو مسائل نحوية موافقة.
- توثيق الآيات القرآنية وتخريج الأحاديث النبوية وعزو الشواهد الشعرية لأصحابها.
- الرجوع إلى أقوال العلماء في المسألة المطروحة والترجيح بين الآراء عند الاختلاف.
- الاهتمام بضبط الشواهد الوارد ذكرها واتخاذها أدلة في الاستدلال.

محتوى البحث:

أما محتوى البحث؛ فقد اشتمل على كل من: مقدمة، ومدخل، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثم فهرسٍ بالمصادر والمراجع، التي اعتمد عليها معالجة البحث. وجاءت المباحث الثلاثة على النحو الآتي:

- المبحث الأول: علّة الكثرة وتوظيفها في اطراد الاستعمال في شرح المفصل
- المبحث الثاني: التعليل بالقلّة والندرة وأثرهما في توجيه القاعدة في شرح المفصل
- المبحث الثالث: الأحكام الكيفية في شرح المفصل من الحسن والجائز إلى الشاذ: بين المسوّغات والضوابط

وجاءت خاتمة البحث متضمنة أهم النتائج، ثم التوصيات المقترحة، وأعقبها فهرس المصادر والمراجع.

ثانياً: مدخل:

بذل النحاة العرب جهوداً ضخمة لتحديد قواعد النحو العربي وبيان أدلته ومسالك الاستدلال بقواعده. واتجه النحو في مراحلہ الأولى إلى العموم والتداخل، فكانت قواعد النحو والصرف وغيرهما من فوائد اللغة تعرض في حقل واحد جنباً إلى جنب، مما شاكل ما يمكن وصفه بالمرحلة الموسوعية للتقعيد النحوي؛ حتى تفردت العلوم وانفرد كل علم بخصائصه ومحتواه، فاستقل التصريف استقلالاً بيناً على يد أبي عثمان المازني (ت ٢٤٧هـ)، ثم توالى تأليف النحاة تصنيفاً وشرحاً، فقدموا تراثاً لغوياً ثراً، شهد لعظمة الفكر اللغوي العربي بكتب جمة ومؤلفات ضخمة، تشرح قواعد النحو والصرف، وتفصّل مطّرد القواعد وشاذها.

ومن أبرز هذه الجهود بعد مرحلة كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) مرحلة كتاب المقتضب للمبرد (ت ٢٨٦هـ)، ثم مرحلة كتاب (المفصّل في العربية) للعالم النحوي أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، الذي خصه كبار علماء العربية بالاعتناء، ثم أضيف لهذا السفر سفر آخر، بما أبدعه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في كتابه (كتاب الإيضاح في شرح المفصّل). وكذلك امتزجت عبقرية الزمخشري بنبوغ ابن يعيش في هذه الموسوعة النحوية والصرفية، المعروفة بـ "شرح المفصّل".

١. منهج ابن يعيش^(٧) في شرحه على المفصّل:

يعد كتاب المفصّل واحداً من أهم كتب التراث اللغوي في العربية عامة، والنحوي خاصة، الذي تميز في هذا الفن ترتيباً وتفصيلاً وشروحاً، فكان أشهرها شرح كل من ابن يعيش وابن الحاجب والخوارزمي.^(٨) وقد لقي هذا الكتاب من عناية العلماء وطلاب العلم ما لم يلقه غيره، وعده بعض الباحثين أحد أعظم كتب النحو، التي ظهرت

بعد كتاب سيبويه، من حيث مادته وتصنيفه وطريقة معالجته للقضايا النحوية والصرفية، كما أثني عليه العلماء المتقدمون. ولعل أهم ما يميز كتاب المفصل إحاطته بأبواب النحو ومسائل التصريف وخلوه من الحشو والاستطراد، وتركه الخلافات والجدل النحوي العقيم إلا ما ندر، كما تميز بطريقة ترتيبه المبتكرة والواضحة في زمنه، وقد أصبح كتاب المفصل في القرنين السادس والسابع الهجريين من أهم الكتب، التي ألقت لتعليم النحو⁽⁹⁾.

وعند استقراء كتاب "شرح المفصل في علم العربية" لابن يعيش كشف المؤلف عددًا من الملاحظات، تبرز محتوى هذا الشرح وملامحه وخصائصه، وصورة عامة لمنهج الشارح، وأبرزها ما يأتي:

- شمل شرح المفصل لابن يعيش مقدمة وأربعة أقسام، جاءت على الترتيب: في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف، وفي المشترك (كالإدغام، والإعلال...).
- استهل ابن يعيش المسألة بذكر نص الزمخشري، ثم يستخدم عبارة: "قال الشارح" قاصدًا شرحه وبيان رأيه في المسألة.
- جمع كتاب "شرح المفصل في علم العربية" بين أبواب النحو والتصريف، منسقة على ترتيب الزمخشري، مدعمة بالشواهد والعلل، والأدلة النحوية كالسماع والقياس.
- حرص ابن يعيش في شرحه على إيراد آراء النحاة - خاصة سيبويه والخليل - ومسائل الخلاف حول المسألة موضع النقاش، مبرزًا الرأي الذي يرجحه في الأغلب.
- برز استدلال ابن يعيش بشواهد القرآن الكريم والشعر وكلام العرب والحديث النبوي، وهو ما يكشف أثره في منهج الاستدلال النحوي ومصادره عند تلميذه ابن مالك في مصنفاته كالكافية والخلاصة.

- عرض ابن يعيش - في بعض المسائل - علاقة النحو بعلوم كالبلاغة، دونما فصل بين طبيعة كلا العلمين؛ حيث يري قوة العلاقة بينهما أكثر من الاختصاص لكل منهما على حدة.
- نحا ابن يعيش في منهجه في جلّ المسائل النحوية إلى التدرج. فيبدأ بالمسألة وأبعادها وشواهدا وموقف النحاة ونواحي الخلاف النحويّ عند حدوثه، ثم يفسر علة ترجيحه للرأي مع عرض العلة أو الحكم النحوي فيها في الأغلب.

٢. العلة والحكم النحوي:

أ) العلة النحوية:

العلة كلمة مفردة جمعها "علل"، وتعود في اللغة إلى الجذر (علل)، و "علّ الضارب المضروب، إذا تابع عليه الضرب. وأعلّلت الإبل، إذا أصدرتها قبل ربيها. والعلة: المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأنّ تلك العلة صارت شغلا ثانياً، منعه شغله الأول. واعتلّ، أي مرض، فهو عليل"^(١٠). لذلك اقترن معنى العلة بالنتابع واستمرار حالة المعلول بأمر شاغلٍ. أمّا حدّها؛ فقيل: "هي التي دعت الواضع إلى الحكم"^(١١).

وقد ربط شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بين العلة والحكم، في صورة العلاقة الشرطية المنطقية بينهما، حيث وصفهما في سياق واحد، بقوله: "العلة هي مجموع الأمور التي إذا تحققت تحقّق الحكم، ومنهم من يقول "العلة" - أي حدّاً - هو الأمر الذي يكون وجوده مقتضياً للحكم، بحيث يُعقل أن يقال وُجِدَ هذا؛ فُوجِدَ هذا، ولاشكّ أن الأول يسمّى علة، والثاني يُسمّى علة، والأولُ أخصُّ من الثاني"^(١٢). فالعلة - إنن - مدعاة لتحقق الحكم النحوي بإقرار القاعدة النحوية تحقّقاً وإثباتاً.

(ب) الحكم النحوي:

يشيع مصطلح الحكم في كتب الأصول خاصة الفقه والنحو على حد سواء، ويقترن فيهما بإثبات تحقق الأمر في المحكوم عليه وصفا محددا. ففي أصول الفقه، الحكم هو: "الوصف الثابت للمحكوم فيه"^(١٣). أما في أصول النحو فإن "الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به، وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم. فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب.

والحكم النحويّ أساسٌ شائع في مسائل النحو والصرف على اختلافها. فهو ما يكون للفظ في تركيب أو إفراد كالرفع، والنصب، والجر، والجزم حركة، وكالتقديم، والتأخير، والحذف، حالة وتركيباً، وهو - كذلك - الركن الرابع من أركان القياس. وقد يكون الحكم النحوي مثل: الحكم الفقهي كالوجوب، أو الامتناع، أو الحسن، أو القبح أو الضعف، أو الجواز، فحين يقول النحوي يجب رفع الفاعل؛ فالمقصود - هنا - أن الواجب أصلٌ من الأصول، التي لا يجوز للمتكلم أن يخالفها، فليس لأحد - مثلاً - أن ينصب الفاعل، مهما يكن موصوفاً بالفصاحة، وليس له أن يؤخره عن فعله^(١٤).

وبناء على ذلك يكون الحكم النحوي وصفاً لما انتهى إليه تحليل المسألة بأدلتها من السماع أو القياس، أو ما انتهى إليه الإجماع، أو ما تمّ إثبات أصل استعماله. ونظير ذلك تكون العلة موجهاً لتأكيد إثبات هذا الحكم النحوي. فالعلاقة بينهما - إذن - تتحو صوب علاقة التلازم. وإن كان الربط بين العلة والحكم قد يخرج عن تلك العلاقة اللزومية في بعض الحالات، وهو ما خصّص له صاحب الخصائص باباً بعنوان: "باب في بقاء الحكم مع زوال العلة"^(١٥). كذلك قد توجد العلة ولا يوجد الحكم؛ لوجود مانع^(١٦). يحول دون إقراره صراحة. فالحكم النحويّ عند شارح المفصل يمكن أن يمثل

وصفاً وبياناً لما أقره ابن يعيش لحالة المثال أو القاعدة النحوية وعلاقتها بواقع الاستعمال في الكلام العربي، وما دعتة العلة لهذا الوصف.

المبحث الأول: علة الكثرة وتوظيفها في أطراد الاستعمال في شرح المفصل:

أولاً: العلة النحوية وموقف النحاة في وظيفتها في النحو العربي:

اهتم النحاة العرب منذ بدء التقعيد بأدلة النحو ومسوغاته وضوابطه، وفي مقدمتها العلة والقياس، ولم تكن إشارتهم إلى أن "عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) وكان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"^(١٧) سوى تنبيهه إلى أن النحو العربي قائم على أصول ومنهج منطقي، يتخذ السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال أدلة^(١٨)، حتى تحولت العلة أسباباً والأحكام ونتائج. وتأتي العلة وصفاً يفسر وجه الحكمة في اتخاذ حكم ما، ومن ثمَّ كانت "العلة هي الباعث على الحكم"^(١٩)، وكاشف إقراره دون غيره.

وعلى الرغم من أن فكرة التعليل قد رافقت التقعيد النحوي منذ نشأته؛ فإن الاهتمام بالعلل في المراحل الأولى من التأصيل النحوي كانت بسيطة، تتناسب تحليل القواعد وبداية ترسيخ أصول النحو، لكن اتصال النحو بالفلسفة والمنطق وعلم الكلام أحدث إشكاليات ونقد؛ لتغلل مصطلحات فلسفية وكلامية أثقلت النحو العربي، ووسمته بالتعقيد، نحو ما عرف بالعلل الثواني والثالث، التي لاقت نقداً شديداً على يد اللغويين والنحاة، تناهض هذه الأفكار، خاصة دعوة ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل، وما يعرف بالعلل الثواني والثالث في كتابه "الرد على النحاة"، نحو قوله:

- "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث"^(٢٠)

- "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه، من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في رفع المبتدأ، وناسب المفعول، فنصبه بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معاً، وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقاً" (٢١).

وكذلك كان موقف أبي حيان، الذي وافق ابن مضاء وانتقد كثرة تعليقات النحاة، التي أفسدت النحو، بقوله: "والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاماً نحوية، مستندة للسمع الصحيح لكان أجدى وأنفع" (٢٢)، وإن كان هذا لا يعارض من يرى العلل النحوية وتوظيفها - على الرغم من خلاف النحاة قديماً وحديثاً حولها - قرينة تشهد لقدرة العقلية العربية المبرزة على التحليل والتفسير.

وعلى الرغم من إشكالية العلة أو أنواعها، فقد شاعت أوصاف عدة في كتاب شرح المفصل تمثل تعليلاً للأحكام. وهذه التعليقات جاءت كمّيّة، وتفاوتت بين الكثرة، والقلة، والندرة، وكان أبرزها في الاستعمال مصطلح "الكثرة"، خاصة الصيغة الاسمية، حيث جاء دليلاً على اطراد القاعدة أو المثال وقبوله.

ثانياً: علة الكثرة بين الاستعمال والصيغة:

يعد مصطلح "كثرة" مصدرًا على زنة (فَعْلَة)، للفعل الثلاثي (كَثَر)، ولفظ "الكثرة والكثرة والكثرة: نَقِيضُ الْقَلَّةِ، التَّهْذِيبُ. وقيل: لَا تَقُلُ الكِثْرَةَ، بِالْكَسْرِ، فَإِنَّهَا لُغَةٌ رَدِيئَةٌ، وَقَوْمٌ كَثِيرٌ، وَهُمْ كَثِيرُونَ. اللَّيْثُ: الكِثْرَةُ نَمَاءُ الْعَدَدِ، يُقَالُ: كَثُرَ الشَّيْءُ يَكْثُرُ كَثْرَةً، فَهُوَ كَثِيرٌ، وَكَثُرَ الشَّيْءُ: أَكْثَرَهُ، وَقُلُّهُ، وَأَقْلَهُ، وَالْكَثْرُ، بِالضَّمِّ، مِنْ الْمَالِ: الكَثِيرُ، يُقَالُ: مَا لَهُ قُلٌّ وَلَا كَثْرٌ" (٢٣). وإذا كان لفظ (كثرة) مثلثة الغاء، فإن "الأفصح هو الفتح. وحكى

ابن علان في شرح الاقتراح أن الكثرة مثلثة الكاف، والفتح أشهر^(٢٤). ويوافق ذلك قول صاحب الصحاح: "ولا تقل الكثرة بالكسر، فإنها لغة رديئة"^(٢٥).

وترتبط علة "الكثرة" بالاستعمال؛ لذلك قيل إن معنى: "كثرة الاستعمال" أنه تقرّر في أذهانهم أنهم لو استعملوها لكثُر استعمالها.^(٢٦) فهو ربط الفعل أو الحدث بالقصد معاً. فكثرة الاستعمال اللغوي قرينة على تفشي الكلام - سواء كان ألفاظاً أو تراكيب أو جملاً، وسواء جاءت بناءً أو إعراباً - تفشيّاً غير عادي، أي بكثرة مما يحولها من حالة الاختصاص إلى الاطراد عند أهل اللغة؛ لتكون أصلاً، يقاس عليه هذا الشاهد أو المثال. ولقد ورد استعمال لفظ "كثرة" بصيغته الاسمية في عدة أبواب في جل مسائل كثرة الاستعمال في شرح المفصل لابن يعيش، حتى إن اقتترانها بالاستعمال جعلها علة مطردة في توجيه بعض القواعد الخاصة، التي لم تطرد دونها، وأبرز ما ورد جاء في ذلك على النحو الآتي:

١. جواز الفصل بين "كَمْ" الاستفهامية وبين مميزها بشبه الجملة، وفي الخبرية للضرورة:

أجاز ابن يعيش الفصل بين (كَمْ) وبين مميزها بالظرف وحروف الجر، بل استحسنته، وعلة ذلك - عنده - كثرة استعمال العرب لهذا الفصل بين المتلازمين بشبه الجملة، وذلك في قوله: "اعلم أنّ كَمْ" يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحروف الجر جوازاً حسناً من غير قبح، نحو: "كَمْ لك غلاماً"، و"كَمْ عندك جارية"، ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الأعداد، نحو: "عشرين"، و"ثلاثين" ونحوهما من الأعداد المنوَّنة. والفصل بينهما أنّ "كَمْ" كانت مستحقة للتمكن في الأصل بحكم الاسمية، ثم منعت بما أوجب البناء لها، فصار الفصل، واستحسان جوازه كالعوض مما منعت من التمكن مع كثرة استعمالها في كلامهم⁽²⁷⁾.

أما الخبرية؛ فعنده الفصل لضرورة في الشعر، وغير ذلك يعدل أمر تمييز "كم" إلى النصب، بقوله: فإذا فصل بين "كم" ومميزها في الخبر، عدلوا إلى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عدد منون، وينصبون بها؛ لأنه قبيح أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف، فصارا كالكلمة الواحدة، والمنصوب يجوز أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه، ألا تراك تقول: "هذا ضارب اليوم زيدا"، ولا تقول: "هذا ضارب اليوم زيد" إلا في ضرورة؟⁽²⁸⁾.

واختلف العلماء في جواز هذا الفصل⁽²⁹⁾. فسيبويه جَوَّز ذلك في الشعر، بل استكثر حدوثه⁽³⁰⁾، مستدلا بوقوع الفصل في عدة شواهد، منها ما وقع في (كم) بين (مَلِكٍ) ب (فيهم). في قول الفرزدق: [الكامل]

كم فيهم مَلِكٍ أَعَزَّ وَسُوْقَةٍ ... حَكَمٍ بِأَرْدِيَةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَبِي⁽³¹⁾

وقد أجاز ابن الصائغ الفصل في الاستفهامية كما جاء عند ابن يعيش، ولم يجز ذلك في الخبرية كما أشار إلى ذلك قوله: "وهذه - أي الاستفهامية - يجوز الفصل بينها وبين مميزها، تقول: "كم عبداً لك؟" و "كم لك عبداً؟"؛ وهذه الإجازة كالعوض من منع إعرابها، ولا يجوز ذلك في الخبرية"⁽³²⁾. ووافق المرادي ابن يعيش - أيضاً - في وقوع ذلك في الخبرية لضرورة، فعنده: "لا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة"⁽³³⁾.

٢. جواز الإلتباع في المنادى لـ "ابن" و "ابنة" لكثرة الاستعمال:

أجاز ابن يعيش إلتباع المنادى لـ "ابن" و "ابنة" - إذا وقعا وصفين للمنادي المفرد العلم؛ وذلك لعلّة كثرة الاستعمال، بقوله: "كذلك أتبعوا الدال من "يا زيد بن عمرو" النون من "ابن"؛ لأن الصفة والموصوف كالصلة والموصول، وانضاف إلى ذلك كثرة

الاستعمال، فقوي الاتحاد، ولذلك لا يحسن الوقف على الاسم الأول، ويبتدأ بالثاني⁽³⁴⁾. وشاهده - عنده - قول رؤبة: [الرجز]

يا حَكَمَ بَنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ ... سَرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودٌ⁽³⁵⁾

هذه المسألة لها وجهان: الأول الإتياع، والثاني الضم رفعاً موافقة للأصل، وهو ما نوه إليه ابن يعيش أيضاً. حيث إن الشائع هو القول: "يا زيد بن عمرو" بضم الدال من "زيد" على الأصل، لا تتبعها فتحة النون من "ابن عمرو"، وهي لغة فاشية، فعلى هذا يكون الألف من "عيسى" في قوله -ﷺ-: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٠] ، على القول الأول في تقدير مفتوح، وعلى القول الثاني في تقدير مضموم⁽³⁶⁾.

وعلى الرغم من أن المسألة لها وجه ثانٍ، وهو الرفع دون الإتياع، فإن الوجه الأول "الإتياع"، قال به ابن يعيش مع من يقول به، مرتكزا على علة كثرة الاستعمال لتعزيد هذا الوجه، "حيث العلة في ذلك أنك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد، إذ كل إنسان معزواً إلى أبيه علماً كان أو كنية أو لقباً، فيوصف بذلك، فجُعلا كالاسمين اللذين رُكِبَ أحدهما مع الآخر."⁽³⁷⁾

٣. جواز نصب (عُدوة) مع (لُدُن) واختصاصهما في الاتصال:

يرى ابن يعيش اختصاص نصب (عُدوة) مع (لُدُن) بقوله: لا ينصب غير "عُدوة" مع "لُدُن"، وذلك لكثرة استعمالها، فغيروها عن الجر، فلا تقول قياساً على "لُدُن" عُدوة: "لُدُن بُكْرَة"؛ لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة "لُدُن عُدوة"⁽³⁸⁾. وعلة هذا الاختصاص عند ابن يعيش هو كثرة استعمالها عند العرب على هذه الصورة.

٤. حكم حذف نون الوقاية:

لقد سَوَّغ ابن يعيش حذف نون الوقاية في "إِنَّ"، و"أَنَّ"، و"لَكِنَّ"، و"كَأَنَّ"؛ لكثرة الاستعمال، بقوله: "وقد أدخلوا هذه النون مع "إِنَّ" وأخواتها، فقالوا: "إِنِّي"، و"أَنْتِي"، و"كَأَنَّتِي"، و"لَكِنَّتِي"، و"أَلَعَلَّنِي" و"لَيْتَنِي"، لأنها حروف أشبهت الأفعال، وأُجريت في العمل مُجراها، فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل. وقد جاءت محذوفة، وأكثر ذلك في "إِنَّ"، و"أَنَّ"، و"لَكِنَّ"، و"كَأَنَّ"، فقالوا: "إِنِّي"، و"أَنْتِي"، و"لَكَنْتِي"، و"كَأَنْتِي"، وإنّما ساغ حذف النون منها؛ لأنّه قد كثر استعمالها في كلامهم، واجتمعت في آخرها نونات، وهم يستثقلون التضعيف، ولم تكن أصلاً في لحاق هذه النون لها، وإنّما ذلك بالحمل على الأفعال، فلاجتماع هذه الأسباب سَوَّغوا حذفها. وقد حذفوها من "أَلَعَلَّ"، فقالوا: "أَلَعَلِّي"؛ لأنه، وإن لم يكن آخره نوناً؛ فإنّ اللام قريبة من النون، ولذلك تُدغم فيها، نحو قوله -ﷺ-: ﴿مِنْ لُدْنُهُ﴾ [النساء: ٤٠]، فأُجريت في جواز الحذف مُجراها"⁽³⁹⁾.

ومن شواهد ابن يعيش التي اعتمد عليها في تسويغ حذف نون الوقاية قوله:

"ليتني" في سياق قول الشاعر "إذ قال لَيْتَنِي" التي وردت في شعر زيد الخيل: [الوافر]

كَمُنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي ... أَصَالِحُهُ وَأَفْقُدُ بَعْضَ مَالِي⁽⁴⁰⁾

فابن يعيش يسوِّغ حذف النون من "إِنَّ" وأخواتها" وما جاء من ألفاظ تلحق بها النون، وعلته كثرة استعمالها في كلام العرب، وجاء الحذف تخفيفاً، بل إن شيوع حذف النون في هذه الألفاظ جعله كالأصل عند المبرد، بقوله: "فهذا من المحذوف الذي بلغ به الأصل"^(٤١). وجوز ذلك العكبري بقوله: "وَالأَصْلُ فِي (إِنِّي) (إِنْتِي) وَفِي (كَأْنِي) (كَأَنْتِي) فَيُؤْتَى بِنُونِ الْوَقَايَةِ لِئَلَّا يَنْكَسِرَ آخِرُ الْحَرْفِ، وَإِنَّمَا جاز حذفها تخفيفاً لكثرة الاستعمال"^(٤٢). وقد فصل العكبري خصوصية هذا الحذف مع "العل" بقوله: "نون

الوقاية لا تكاد تجيء مع (لَعَلَّ)، بل تقول: (لَعَلِّي) و(لَعَلَّنِي)، قليل جدًا، وما كان ذلك إلا لأنَّ اللام الأولى أصل، وبعد العين لآمان، والنون تشبه اللام، فكانت على هذا تجتمع في التقدير أربع لاماتٍ فَتُحْمِي ذلك فِرَارًا من اجتماع الأمثال^(٤٣).

٥. حذف الفعل الثاني لكثرة استعمال الفعل الأول:

ومن الحذف - أيضا- الذي أورده ابن يعيش جواز حذف الفعل الثاني لكثرة استعمال الفعل الأول، كما جاء قوله-ﷺ-: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١] ، وقوله-ﷺ-: ﴿فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠] . فقولك: "انته أمرًا قاصدًا" "أمرًا منصوب بفعل مضمر تقديره: انته، وأنت أمرًا قاصدًا. وفي ذلك يقول ابن يعيش: "لما قال: "انته"، علم أنه محمولٌ على أمر يخالف المنهي عنه، لأن النهي عن الشيء أمر بضدّه، إلا أنه ها هنا يجوز لك إظهار الفعل العامل؛ لأنه لم يكثر استعماله كثرة الأول"⁽⁴⁴⁾.

ونقض ابن مالك موقف الزمخشري، وجعله من توهم الخطأ في "أنته أمرًا قاصدًا، حين جعله من المنصوبات باللازم إضماره؛ لأن سيويوه ذكر بعده أمثلة، التزم إضمار ناصبها، ثم بيّن بعد ذلك بقليل أن الذي نصب "أمرًا قاصدًا" يجوز إظهاره، وغفل الزمخشري عن ذلك فاعتقد ما ليس بصواب"⁽⁴⁵⁾. حيث جعل كلا الشاهدين سواء في وجوب إضمار العامل، بمعنى "أن قول من قال: "انته أمرًا قاصدًا" ، ليس مثل انته خيرًا لك في كثرة الاستعمال، فلزم إضمار الفعل فيه، كما لزم إضمار الفعل في ذلك"⁽⁴⁶⁾. وهذا الأمر خالف فيه ابن يعيش صاحب المفصل حيث يرى إضمار العامل في نصب "أمرًا" على جهة الجواز وليس اللزوم.

٦. جواز التغيير في بنية الكلمة وتخفيف الموصول:

من مسائل الحذف الشائعة في العربية تغيير بنية الكلمة للتخفيف، "ألا ترى أن العرب لما حذفن همزة "شيء" مع "أي" في قولهم: أيش لك؟ تخفيفاً"⁽⁴⁷⁾. وعلل ذلك الأنباري بكثرة الاستعمال، بقوله: "وكذلك قالوا في أي شيء": "أيش -بالشين معجمة- لكثرة استعماله"⁽⁴⁸⁾. وهو ما أكده ابن يعيش في أثر كثرة الاستعمال ولجوء العرب إليها في إلحاق التغيير في بنية بعض الألفاظ أو التراكيب النحوية، حيث إن "لكثرة الاستعمال أثرًا في التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: "أيش"، والمراد: أي شيء، وقالوا: "ويُلمّه"، وقالوا: "لا أدّر"، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال"⁽⁴⁹⁾.

وصورة هذا التغيير التركيبي صورة تشاكل ما تطور حديثًا في الدرس اللغوي بمصطلحات متقاربة معه نحو: التركيب⁽⁵⁰⁾ أو النحت⁽⁵¹⁾. كذلك وافق ابن يعيش الزمخشري في حكم تخفيف الموصول لكثرة الاستعمال، بقوله: "قال صاحب الكتاب: ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه"⁽⁵²⁾، مستأنسًا بقول الشاعر: [الكامل]

أبني كُليبٍ إنَّ عمي اللذا ... قَتَلَا المُلوكَ وفكَّكَ الأَغْلالا⁽⁵³⁾

فجاء قوله: "الذا" أي: "الذان"، بحذف النون تخفيفًا، لاستطالة الموصول بالصلة. كما نبه لذلك ابن يعيش في قوله: "أنهم استطالوا الاسم الموصول بصلته، ولاستطالتهم إياه تجرؤوا على تخفيفه من غير جهة واحدة، فتارةً حذفوا الياء منها، واجترؤوا بالكسرة منها، وقالوا: "اللذ"، وتارةً يحذفون الياء والكسرة معًا؛ لأنه أبلغ في

التخفيف...وقد فعلوا في المؤنث مثل ذلك، فقالوا: "اللّت"، بكسر التاء، و"اللّت" بسكونها، كما كان في المذكّر كذلك⁽⁵⁴⁾.

٧. وجوب حذف الهمزة في بعض الأفعال نحو: "يَرى" .. "كُل" و"خُد":

يرى ابن يعيش "أنّ الأصل في أفعال "يَرى ويُرَى وأرى هو: "يَرَى" و"يُرَى" و"أَرَى"؛ لأنّ الماضي منه "رَأى"، والمضارع "يَرَى" بالفتح لكان حرف الحلق، وإنّما حذفوا الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع، ويحتمل ذلك أمرين:

- أحدهما: أن تكون حُذفت لكثرة الاستعمال تخفيفاً، وذلك أنّه إذا قيل: "أَرَأى"، اجتمع همزتان بينهما ساكنٌ، والساكنُ حاجزٌ غيرُ حصين، فكأنّهما قد تَوالتا، فحُذفت الثانية على حدّ حذفها في "أَكْرِمُ"، ثمّ أتبع سائرَ الباب، وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة، وغلب كثرة الاستعمال -ها هنا- الأصل حتّى هُجر ورُفض.

- والثاني: أن يكون حذفُ الهمزة للتخفيف القياسيّ بأن أُلقيت حركتها على الراء قبلها، ثمّ حُذفت على حد قوله -ﷺ-: ﴿يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾ [النمل: ٢٥] ، وقوله -ﷺ-: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] . فصار "يرى" و"يُرَى" و"أرى"، ولزم هذا التخفيفُ والحذفُ لكثرة الاستعمال على ما تقدّم. وإلى هذا الوجه يُشير صاحب الكتاب⁽⁵⁵⁾.

ويظهر موقف ابن يعيش حرصه على التنبيه إلى أن كثرة الاستعمال عند اللجوء لهذا التخفيف أساس هذا التحول في بنية هذه الأفعال، ليهجر الأصل وتبقى صورته المخففة، حتى عدت كالأصل. كما كشف النص ميل ابن يعيش إلى ترجيح القول الثاني، وأنه أوجه عنده؛ لقربه من القياس؛ متفقاً بذلك مع ما اختاره الزمخشري صاحب الكتاب.

وشبيهه بما سبق في حذف همزة بعض الأفعال ما هو واقع في وجوب حذف همزة الوصل في عدد من الأفعال السماعية لصيغة الأمر نحو: "حُدْ"، و"كُلْ"، و"مُرْ".

حيث يرى ابن يعيش الاستغناء عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرك ما يُبتدأ به، وهو الخاء في "حُدْ"، والكاف في "كُلْ"، والميم في "مُرْ"، فحذفوها، ووزنّه من الفعل "عُلْ" محذوف الفاء. ولزم هذا الحذف لكثرة هذه الكلم، ولذلك جعله صاحب الكتاب غير قياسي، ثم ألزموه في اثنين دون الثالث، يعني في "حُدْ"، و"كُلْ" دون "مُرْ"، فإنك تقول فيه: "مُرْ"، و"أومُرْ". قال الله -ﷻ-: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه: ١٣٢]، جاء فيه الأمران، إلّا أنّ الحذف أكثر، كآته لنقصه عن مرتبة "حُدْ"، و"كُلْ" في كثرة الاستعمال⁽⁵⁶⁾.

٨. وجوب فتح آخر "أَيْنَ"، و"كَيْفَ"، و"لَيْتَ":

يقترن وصف المبني من الكلمات بصفة لزوم شكله أو حركاته؛ لذلك قيل: "إن كانت الحركات ملازمة للاسم أو الفعل أو الحرف سُميت هذه المقولات مبنيات"⁽⁵⁷⁾. وموقع هذا اللزوم يشمل حالة أفراد الكلمة أو حالتها السياقية، فيظل إعرابها مرتكراً على لزوم آخرها، ومن ثمّ وصف البناء بأنّه "لزوم آخر الكلمة حركة أو حرفاً أو سكوتاً أو حذفاً لغير عامل ولا اعتلال"⁽⁵⁸⁾.

ولقد تغيرت حركة بناء بعض الكلمات مثل عدد من الأسماء المبهمة نحو: "أَيْنَ"، و"كَيْفَ"، و"لَيْتَ". وعلة ذلك التغير وخروجها عن أصلها كثرة الاستعمال، الذي اقترن بالميل للخفة. وهو ما أكده ابن يعيش في أكثر من موضع، نحو: "فإن قيل: فما بالهم فتحوا في "أَيْنَ"، و"كَيْفَ"، و"لَيْتَ"، وكسروا "جَيْرِ" وفيها من الثقل ما في "لَيْتَ" وأخواته؟ قيل: على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفه، فلما كثر استعمال "أَيْنَ"،

و"كيف"، و"ليت" مع العلة التي ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء؛ آثروا الفتحة لذلك. ولمّا قلّ استعمال "جِير"، لم يحفلوا بالثقل، وأتوا فيه بالكسر، الذي هو الأصل⁽⁵⁹⁾. وفي موضع آخر خصه ابن يعيش لما في "أَيْنَ" بقوله: "وأما "أَيْنَ"، فظرف من ظروف الأمكنة،...والأمكنة غيرٌ منحصرة، فلو ذهب يعدّد مكانًا مكانًا، لَقَصَرَ عن استيعابها، وطال الأمر عليه، فجاءوا بـ"أَيْنَ" مشتتملاً على جميع الأمكنة، وضمنوه معنى الاستفهام، فاقتضى الجواب من أول مرة. ووجب أن تُبنى على السكون، لوقوعها موقع همزة الاستفهام، إلاّ أنّه التقى في آخره ساكنان، فحُرِكت النون لاجتماعهما، وفُتحت طلباً للخفة واستتقالاً للكسرة بعد الياء، فآثروا تخفيفها لكثرة دَوْرها، وسعة استعمالها"^(٦٠).

- موقف نحاة العربية من فتح بعض المبهمات نحو: "أَيْنَ"، و"كيفَ"، و"ليتَ"

أما المبرد؛ فيوافق ابن يعيش، حيث يرى أنه "نظراً لسعة استعمالها، ووجود ساكنين آخرها على الأصل عند تسكين النون فيها، فكان "تحريك آخرها لالتقاء الساكنين، حركت بِالْفَتْح للياء الَّتِي قبل أواخرها"^(٦١)، وقيل: طلباً للخفة، حيث الفتح أيسر الحركات، مما وجه بناءها بعد ذلك إلى الفتح على الظرفية.

أما الرضي؛ فشرح علة حركة البناء للكلمة بقوله: "والتزموا -أيضاً- الفتح في الساكن الثاني إذا كان الأول ياء نحو: "أَيْنَ" و"كَيْفَ"؛ فراراً من اجتماع المتماثلين، أعني الياء والكسرة، لو كسروا على الأصل، واستتقالاً للضمة بعد الياء لو ضموا، وقد شدّ من ذلك "حَيْثُ"، فإنهم جَوَّزوا ضمه في الأفصح الأشهر، وفتح على القياس المذكور وكسره على ضعْفِ"^(٦٢).

فابن يعيش يرى أن أصل بناء الاسم المبني، الحامل لدلالة ظرف المكان "أَيْنَ" هو السكون، وهو ما يشيع في كثير من المبهمات، واقترن تغيير السكون -عنده-

بعلتين، بناء الظرف وهو الشبه المعنوي "بأن يتضمّن الاسم معنى من المعاني التي حقّها أن تكونَ للحرف" (٦٣)؛ فيؤدي الاسم المبني معنىً يؤديه الحرف زيادة على معناه الأصلي الموضوع له، نحو (أَيْنَ) في نحو: أَيْنَ عليّ؟ لأنها أشبهت حرفي الاستفهام: "الهمزة" و"هل". وهما يبينان على السكون. إضافة إلى علة أخرى، وهي جمع معناها في الحرفية بين الشرط والاستفهام. فكلمة "أين" تدل - وهي مجردة - على معنى في نفسها، هو المكان، وتدل -أيضاً- على الاستفهام فيما بعدها، وهو معنى آخر جاءها من خارجها؛ بسبب تقدير همزة الاستفهام معها، ثمّ الاستغناء عن الهمزة وجوباً؛ لوجود ما يتضمن معناها" (٦٤).

وكثرة الاستعمال عند ابن يعيش كانت علة تغير بناء "أين" إلى الفتح طلباً للخفة، وهذا الأمر هو ما انتقده الحرف "جبر"، الذي يأتي بمعنى "أجل"، أو "نعم". فلما قل استعمال "جبر"، لم يحفلوا بالثقل، وأبقوه على أصله، وهو الكسر على ما فيه من الثقل.

٩. جواز اشتراك وزن (فعل) و(فعل) في (أفعال):

من ظواهر البنية الصرفية الشائعة وجود أكثر من صيغة جمعٍ لمفردٍ واحدٍ، حتى انعكس ذلك في طريقة جمع بعض المفردات نحو ما "زعم سيويوه أن الفلك الواحد، ويجمع على أفلاك، كما أن أسداً يجمع على أسادٍ، ثم جمعوا أسداً على أسد، فوجب أن يجمع فلك على فلك" (٦٥).

ومقابل ذلك ندرة اشتراك أكثر من صيغة مفرد في جمع واحد، نحو (فعل) و(فعل)، اللتين اشتركتا في صيغة الجمع (أفعال)، "فيجمعون ما كان على فعل لكثرة

اشتراكهما ألا تراهم يقولون: قُلْفَةٌ وَقُلْفَةٌ وَصَلْعَةٌ وَصَلْعَةٌ، ويلتقيان في أمور كثيرة، فمن قال في أسد آساد قال في فلك أفلاك كما تقول في قُفْلٍ أَقْفَالٌ⁽⁶⁶⁾.

وهذا الاشتراك في بعض الصيغ أجازه ابن يعيش في وزن (فُعْلٌ)، و(فَعَلٌ) في (أَفْعَالٌ) لعلة كثرة الاستعمال، فعنده: "وَفُعْلٌ"، و"فَعْلٌ" قد يشتركان في "أَفْعَالٌ". نحو: "صَلْبٌ"، و"أَصْلَابٌ"، و"أَسَدٌ"، و"آسَادٌ"، فَشُورِكٌ بينهما في هذا الضرب من الجمع، فـ "الْفَلَكُ"، إذا أُريدَ به الواحد، فبمنزلة "قُفْلٌ"، وإذا أُريدَ به الجمع، فهو بمنزلة "أُسْدٍ". وكثُرَ توسُّعهم في هذا البناء؛ لكثرتَه في كلامهم، فهو في الكثرة قريب من كثرة "قُلْسٍ" و"كَعْبٍ"⁽⁶⁷⁾. كذلك يرى ابن يعيش جواز كثرة صيغ الجمع لما كثر بناؤه، بقوله: "والبناء إذا كثر، توسَّعوا في جمعه، ألا ترى أن "فَعْلًا" ساكِنَ العين لما كان أكثر من "فَعْلٍ"، جاؤوا لمضاعفه ببناء قلة وبناء كثرة، نحو قولهم: "صَكٌّ"، و"أَصْكٌ"، و"صِكاكٌ"، و"صُكُوكٌ". ولم يجيء في مثل "مَدَدٍ"، و"قَنَنٍ": "مِدَادٌ"، و"فِنَانٌ"، ولا "مُدُودٌ"، و"فُنُونٌ"⁽⁶⁸⁾.

١٠. الإمامة في كل من (الحجاج، والناس):

يتميز مفهوم "الإمامة" بأنه من المصطلحات القليلة ذات المنحى الاتفاقي بين علماء اللغة والقراءات، فهو عامة: أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيرًا^(٦٩). ولقد أشار سيبويه إلى أن العرب ليسوا سواء في هذا اللجوء إلى هذه الظاهرة، بقوله: "واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه، فينصب بعض ما يُميل صاحبه، ويميل بعض ما ينصب صاحبه، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب"^(٧٠).

ولقد عرض ابن يعيش في شرحه إمالة بعض الألفاظ في باب " ما أميل شذوذاً نحو "الحجّاج"، و"الناس"، وعلّة هذا الاختصاص لهذين اللفظين بالإمالة هو كثرة الاستعمال عنده، مرجعاً ذلك إلى سيبويه، كما جاء قوله: "إمالة "الحجّاج" إنّما شدّت؛ لأنّها ليس فيها كسرة، ولا ياء، ونحوهما من أسباب الإمالة، وإنّما أميل لكثرة استعماله، فالإمالة أكثر في كلام العرب، فحملوه على الأكثر. هذا قول سيبويه⁽⁷¹⁾.

أما في لفظ "الناس"؛ فيرى ابن يعيش أن "إمالته في حال الرفع والنصب شاذّة؛ لعدم سبب الإمالة. والذي حسّنه كثرة الاستعمال، والحمل على الأكثر. وأمّا في حال الجرّ فحسّن، قال سيبويه: على أنّ أكثر العرب ينصب ذلك، ولا يُميله⁽⁷²⁾".

والشائع اختلاف حالة الإمالة بين الكلمتين، فقيل: "والحجّاج: اسم رجل؛ أماله بعض أهل الإمالة في جميع وجوه الإعراب على غير قياس في الرفع والنصب، ومثل ذلك الناس في الجر خاصة. قال ابن سيّدة: وإنّما مثلته به؛ لأن ألف الحجّاج زائدة غير منقلبة، ولا يجاورها مع ذلك ما يوجب الإمالة، وكذلك الناس لأن الأصل إنّما هو الأناس فحذفوا الهمزة، وجعلوا اللام خلفاً منها كالله، إلا أنّهم قد قالوا الأناس، قال: وقالوا مررت بناس، فأمالوا في الجر خاصة، تشبيهاً للألف بألف فاعل، لأنّها ثانية مثلها، وهو نادر لأن الألف ليست منقلبة؛ فأما في الرفع والنصب فلا يميله أحد⁽⁷³⁾".

ولقد وافق ابن الجزري ابن يعيش في علّة إمالة الحجّاج" بقوله: "وأما الإمالة لأجل كثرة الاستعمال فمثل إمالتهم "الحجّاج" علماً لكثرتهم في كلامهم⁽⁷⁴⁾".

والإمالة لا تدخل الحروف في العربية قياساً، وما جاء مخالفاً ذلك؛ فله تأويله على الاسمية أو ما يشاكلها، قال سيبويه: "وقالوا "با" و"تا" في حروف المعجم يعني

بالإمالة؛ لأنها أسماء ما يُلفظ به، وليس فيها ما في "قد" و"لا"، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر^(٧٥).

فهذه الحروف لا تمال لعدم تصرفها، والإمالة تصرف^(٧٦)، وهو ما اختاره ابن يعيش موافقاً سيبويه فيه بقوله: "القياس يأبى الإمالة في الحروف؛ لأن الحروف أدوات جوامد غير متصرفة، والإمالة ضرب من التصرف؛ لأنه تغيير. قال سيبويه^(٧٧)".

المبحث الثاني: التعليل بالقلة والندرة في الاستعمال وأثرهما في توجيه القاعدة في شرح المفصل

مدخل:

من الأوصاف الشائعة في العلل الكميّة القلة والندرة، وإن كانت القلة تغاير الندرة، حيث إن القلة تشير إلى حضور الشاهد دون الاطراد والكثرة، أما الندرة؛ فتقارب فردية الشاهد أو استثناء حضوره. ويشيع بكثرة مصطلح "القليل" أو "القلة" وما في معناها في كتب النحو العربي مقارنة بالندرة أو "الندرة"^(٧٨)، بدءاً من كتاب سيبويه، نحو: "وهو قليل في كلام العرب"^(٧٩)، و"هذا قليل في الكلام كثير في الشعر"^(٨٠)، و"هذا قليلٌ يحفظ"^(٨١) و"هو قليل لا نعلم إلا هذا"^(٨٢)، و"ذلك قليل غير مطرد"^(٨٣)... إلخ. وقد اهتم ابن يعيش بإيراد هذه العلل الكميّة بألفاظها المختلفة؛ تبياناً لطبيعة استعمال الشاهد النحوي، وما يترتب على ذلك من حكم في المسألة.

أولاً: ما ورد في علة "القلة" وألفاظها في الاستعمال في شرح المفصل

١. عمل الفعل الأول - فقط - في التنازع، وهو قليل.

يرى ابن يعيش جواز عمل الفعل الأول - فقط - في التنازع، وهو قليل، ومرد هذا إلى جواز إعمال أيّ الفعلين على السواء، بقوله: "قد ذكرنا أنه لا خلاف في جواز إعمال أيّ الفعلين شئت، لتعلق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين. وإنما الخلاف في الأول منهما. فذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وتعلقوا بأبيات أنشدوها، منها قول عمر بن أبي ربيعة: [الطويل]

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ ... تُتَخَّلِ فَاسْتَاكْتُ بِهِ عُوْدُ إِسْحَلِ (84)

وحجة البصريين في ترجيح إعمال الثاني أنه أقرب إلى المعمول، وليس في إعماله تغيير المعنى، إذ لا فرق في المعنى بين إعمال الأول والثاني، وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة. (85) ففي الشاهد: "تُتَخَّلِ فَاسْتَاكْتُ بِهِ عُوْدُ إِسْحَلِ"، تنازع عاملان معمولاً واحداً، والعامل الأول: "تتخل" يطلبه ليكون نائب فاعل له، والثاني: ليتعدى إليه بحرف الجرّ: البناء، وقد أعمل الشاعر العامل الأول "تتخل" فرفع "عود" على أنّه نائب فاعل له، وأضمر ضمير هذا المعمول مع العامل الثاني، ولو أنه أعمل العامل الثاني، لقال: "تتخل فاستاكت بعود إسحل" على أن يكون في "تتخل" ضمير مستتر تقديره: هو، يعود إلي "عود إسحل" المتأخر.

وبناء على ذلك يرى ابن يعيش جواز عمل الفعل الأول، حيث يرى أن احتجاج الكوفيين لا دليل فيه؛ لأنّ ذلك يدلّ على الجواز، ولا خلاف فيه. وأمّا أن يدلّ على الأوليّة فلا. فعمل الفعل الأول - كما جاء في الشاهد فقط - في التنازع على جهة القلة، كما قال صاحب الكتاب: "وقد يعمل الأول، وهو قليل" (86).

٢. تقدير وجود ما ليس في اللفظ، وهو قليل:

علق ابن يعيش على قول الأخص: [الطويل]:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا (87)

ما نصه "لما كثر استعمال الباء في خبر "ليس"، توهم وجودها فخفض بالعطف على تقدير وجودها، وإن لم تكن موجودة. وإذا جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه، فإضمار الفعل أولى لقوته، وكثرة استعماله فيه. والرفع أجود، لأنه لا إضمار فيه. قال: وهو قليل، يعني أن النصب قليل لتقدير وجود ما ليس في اللفظ. ومنه قول الهذلي: [المتقارب]

فما أنا والسَّيرِ في مَتَلَفٍ ... يُبْرِخُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ⁽⁸⁸⁾

فالشاهد في هذا البيت نصب "السير" بإضمار فعل، كأنه قال: "فما كنتُ أنا والسَّيرِ"، أو "فما أكونُ أنا والسَّيرِ". ولو رفع لكان أجود⁽⁸⁹⁾. وقد اتفق ابن يعيش مع ظاهر قول سيبويه في قلة استعمال ذلك على تقدير فعل مضمر، وهو ما أشار إليه السيرافي - أيضا - بقوله: "فلما كان هذا من المواضع التي يكثر استعمال الفعل فيها، تركوا ذكره ونووه"⁽⁹⁰⁾، أي: أنهم أولوا الفعل المضمر. وإن كان سيبويه يوجه النصب على تقدير الناسخ لكثرة وقوعه بقوله: وزعموا أنَّ ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً. وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم يَنْقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على "ما" و"كيف"، كأنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد، وما كنتُ وزيداً؛ لأنَّ "كنت" و"تكون" يقعان -ها هنا- كثيراً، ولا يَنْقُضان ما تريد من معنى الحديث⁽⁹¹⁾.

٣. استعمال (لا) بمعنى (ليس) وهو قليل:

يرى الزمخشري: "استعمال "لا" بمعنى "ليس" قليل"⁽⁹²⁾. وواقفه ابن يعيش فصّل ذلك بقوله: "وأما "لا" المشبهة بـ "ليس" فحكمها حكم "ما" في الشبه والإعمال.

ولها شرائط ثلاث: أحدها أن تدخل على نكرة، والثاني أن يكون الاسم مقدما على الخبر. والثالث ألا يفصل بينها وبين الاسم بغيره، فتقول: "لا رجل منطلقاً" كما تقول: "ليس زيد منطلقاً"، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها؛ لتأكيد النفي، كما تدخل في خبر "ليس" و"ما"، تقول: "لا رجل بقائم"، كما تقول: "ليس زيد بقائم". ويجوز حذف الخبر منه⁽⁹³⁾. وشاهده: [مجزوء الكامل]

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ⁽⁹⁴⁾

فيرى ابن يعيش أن "لا" المشبهة بـ "ليس" تأخذ حكم "ما" في الشبه والإعمال بشروط معينة، لذلك قارن في موضع آخر بين "لا" و "ما"، وعلاقتها بـ "ليس" في العمل بقوله: "فلما كانت "ما" ألزم لنفي ما في الحال، كانت أوغل في الشبه بـ "ليس" من "لا"، فلذلك قلّ استعمال "لا" بمعنى "ليس"، وكثر استعمال "ما". فكانت لذلك أعمّ تصرفاً، فعملت في المعرفة والنكرة، نحو: "ما زيد قائماً"، و "ما أحد مثلك"، و "لا" ليس لها عملٌ إلا في النكرة، نحو: "لا رجلاً أفضل منك"⁽⁹⁵⁾. كما أن قول ابن يعيش السابق يتضمن - أيضاً - الإشارة إلى جواز أن تكون "لا" لنفي الماضي وهو نفي على أنه قليل. وأما ما ورد في البيت في قوله: "لا براح" فأعمل "لا" عمل "ليس"، فرفع بها الاسم "براح"، وحذف الخبر. وإن كان الزجاجي يرى هذا العمل على جهة الضعف، بقوله "وإن شئت جعلتها بمعنى ليس فرفعت بها وهو أضعف الوجهين"⁽⁹⁶⁾. أما العكبري؛ فيرى أن من العرب من يعمل "لا" عمل "ما" لاشتراكهما في المعنى⁽⁹⁷⁾.

٤. جواز تعريف "إيه" على قلة استعماله:

يرى ابن يعيش جواز تعريف "إيه" على قلة استعماله، كما جاء قول ذي الرمة:
[الطويل]

وَقَفْنَا وَقُلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ ... وَمَا بِالْ تَكْلِيمِ الدِّيارِ البَلَّاقِعِ (98)

"لما أراد المعرفة، لم يأت فيه بالتتوين، وكان الأصمعي يخطيء ذا الرمة في هذا البيت، ويزعم أن العرب لا تقول إلا "إيه" بالتتوين. وجميع البصريين صوبوا ذا الرمة، وقسموا "إيه" إلى معرفة ونكرة، فالمعرفة: "إيه" بلا تتوين، والنكرة: "إيه" منوناً، وقالوا: خفي هذا الموضع على من عابه. والقول فيه أن الأصمعي أنكره من جهة الاستعمال، والنحويون أجازوه قياساً، ولا خلاف بينهم في قلة استعماله" (99).

فلفظ "إيه" حقه أن يكون مكسوراً بغير تتوين ما كان معرفة، فإن جعلته نكرة نونته على لفظه؛ كما تفعل ذلك بالأصوات" (100). حيث إنه اسم فعل، فإذا قلت لغريك: إيه بلا تتوين؛ فقد أمرته أن يزيدك من الحديث، الذي بينكما المعهود، وإن وصلته بكلام آخر نونته، وقد أمرته أن يزيدك حديثاً ما، لأن التتوين تنكير" (101). وابن يعيش في هذا الأمر يرجح جواز تعريف "إيه"، اعتماداً على معنى البيت، وشاهده -هنا- "إيه" جاء بكسر الهاء لا بتتوينها؛ لأنه طلب إلى الأطلال أن تحدث حديثاً معهوداً عن أم سالم، ولو أراد أن تحدثه حديثاً غير معهود أو غير محدد لنون، فقال فيها: وَقُلْنَا إِيَّاهُ، وهو ما لم يرد عليه سياق البيت ومعناه.

ثانياً: ما ورد في علة الندرة وألفاظها في الاستعمال في شرح المفصل

أما علة الندرة؛ فهي دليل مناقض لما لا يقاس عليه، لأنه "إن كانت العلة هي كونه نادراً من الجنس، فلا ينتظم تعليل غير ذلك الحكم به" (102)، فلذلك يأتي تعليل "الندرة" في القواعد الخاصة. وقد وردت علة الندرة في شرح المفصل لابن يعيش في عدة مسائل مختلفة صريحة وصفاً.

١. إبدال الواو المفتوحة في "وَنَاءٌ" همزة على ندرته:

قال ابن يعيش في قلب الواو المفتوحة: "وأما المفتوحة، فقد أبدل منها الهمزة - أيضاً- على قلة وندرة، قالوا: "امرأة أناة"، وأصله: "وَنَاءٌ": "فَعَلَةٌ" من "الوَنِي"، وهو الفتور، وهو مما يوصف به النساء؛ لأن المرأة إذا عظمت عجيزتها، ثقلت عليها الحركة"⁽¹⁰³⁾.

ويعضد قوله السابق - أيضاً-: "أسماء"، اسم امرأة، يحتمل أن يكون من باب "حمراء"، و"صحراء" ويكون وزنه فعلاء، وأصله وسماء من الوسامة⁽¹⁰⁴⁾، وهي الملاحه، فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم: "أحد"، وأصله "وحد"⁽¹⁰⁵⁾. أما شاهده على ذلك؛ فهو قول الشاعر: [الطويل]

رَمَتَهُ أَنَاءٌ مِنْ رَبِيعَةِ عَامِرٍ نُوُومُ الضُّحَى فِي مَاتَمٍ أَيِّ مَاتَمٍ⁽¹⁰⁶⁾

والشاهد - هنا- "أناة". حيث أبدلت الواو المفتوحة في "وناة" همزة. وهو موقف ابن يعيش في جواز ذلك الإبدال على ندرته. وأكد الأستراباذي تلك الندرة - ضمناً- بقوله: "اعلم أن قياس الواو المفردة المفتوحة في أول الكلمة أن تبقى صحيحة، فلو قلبت همزة كان على غير القياس فيحفظ ولا يتجاوز"⁽¹⁰⁷⁾.

٢. ألف (كلتا) للتأنيث، والتاء بدل من لام الكلمة على ندرة البناء:

اختلف النحاة واللغويون العرب في هذه التاء في (كلتا). فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث⁽¹⁰⁸⁾، والتاء بدل من لام الكلمة، كما أبدلت منها في "بنت"، و"أخت"، ووزنها "فَعَلَى" كـ "ذِكْرَى" و"جَفْرَى". ولذلك على مذهب سيبويه كانت النسبة إلى كلتا: كَلَوِيٍّ؛ لأن التاء عنده للتأنيث فتحذف للنسبة ويقلب الألف الذي هو اللام واوا ويفتح ما قبلها"⁽¹⁰⁹⁾. وعند الجرمي أن ألف كلتا لام الكلمة، وليس التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التأنيث"⁽¹¹⁰⁾.

ويرى ابن يعيش: "الأوجه الأول، وذلك لأمرين: أحدهما: ندرة البناء، وأنه ليس في الأسماء "فعلت". والثاني: أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح، نحو: "حمزة"، و"طلحة"، و"قائمة"، و"قاعدة"؛ و"كلتا" اسم مفرد عندنا، وما قبل التاء فيه ساكن، فلم تكن تاءه للتأنيث، مع أن تاء التأنيث لا تكون حشواً في كلمة؛ فلو سميت رجلاً بـ "كلتا"، لم تصرفه في معرفة ولا نكرة، كما لو سميت بـ "نكرى"، و"سكرى"، لأن الألف للتأنيث⁽¹¹¹⁾. ويرجّح قول ابن يعيش الأول موافقة أقيسة العرب، وكذلك لأن تاء التأنيث لا تقع حشواً ولا بعد ساكن غير الألف⁽¹¹²⁾.

٣. ما جاء في معنى الندرة على جهة التضمنين:

ولم يقتصر استعمال مصطلح الندرة على الوصف الصريح، فقد جاء استعمال اللفظ ضمناً، نحو ما جاء على قصر الشواهد على أبيات شعرية محددة، أو ما لا يقاس عليه، نحو ما اتفق فيه ابن يعيش وصاحب المفصل في عدم جواز إضافة (حيثُ) إلى مفرد إلا نادراً، فقد شبه "حيثُ" بالغايات من حيث ملازمتها للإضافة. ويقال "حيثُ" و"حوثُ" بالفتح والضم فيهما، وقد حكى الكسائي: "حيثُ" بالكسر. ولا يضاف إلى غير الجملة، إلا في هذين البيتين⁽¹¹³⁾.

فقد وردت إضافة (حيثُ) إلى المفرد على جهة الندرة في قول الشاعر: [الرجز]

أما ترى حيثُ سهيل طالعاً ... نجماً يضيء كالشهابٍ لامعاً⁽¹¹⁴⁾

فالمعنى: أي مكان سهيل. وفي هذا البيت ورد إضافة لفظ "سهيل" إلى الظرف

"حيثُ"، وهذا نادر. وكذلك ما روى ابن الأعرابي: [الطويل]

وَنَطَعْنُهُمْ حَيْثُ الْحُبَى بَعْدَ صَرْبِهِمْ ... بَبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمِ⁽¹¹⁵⁾

فالشاهد فيه قوله: "حيث لي العمائم" حيث أضاف الظرف إلى المفرد، وهذا من قبيل الندرة. فهو ظرف لا يُضاف إلى غير الجملة إلا ما روي. بل قيل: "أندر من إضافته إلى مفرد إضافته إلى جملة مقدرة"⁽¹¹⁶⁾، وهذه الندرة وصفت عند بعض النحاة بالشذوذ⁽¹¹⁷⁾.

المبحث الثالث: الأحكام الكيفيّة في شرح المفصل بين المسوّغات والضوابط

مدخل:

يشيع مصطلح "الحكم" في كتب أصول النحو والفقّه بوصفه "المطلوب من الدليل"⁽¹¹⁸⁾ أو عامة "ما اقتضاه الدليل" كشفًا لما تنصُّ عليه القاعدة، وبذلك يعد الحكم - في أصول النحو - إقرارًا بحالة استعمال الشاهد تبعًا للدليل النحوي. وعلى الرغم من أن هذه الأحكام من "الواجب" و"الحسن" إلى "الجائز" حتى "الشاذ" - وكذلك العلل - لم يتح لها منهج علمي دقيق في التقرير والرصد؛ فقد غلب عليها الجمع بين منطق نحوي، يكشف حكمة الاختيار وموقف انطباعي معضد بسليقة لغوية، كما يستنتج من قول صاحب الخصائص: "وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بتقل الحال أو خفتها على النفس"⁽¹¹⁹⁾. وقد اهتم ابن يعيش بهذه الأحكام، التي تصف حال استعمال بعض القواعد.

أولاً: توظيف الحكم الكيفي في بيان القاعدة النحوية:

١. حكم "الوجوب" وكثرة الاستعمال:

اتفق علماء النحو ركائز للتقعيد النحوي، ليست محل خلاف بين النحاة، نحو: أن المبتدأ حقه الرفع، والفاعل يتأخر عن الفعل، والجر للمضاف إليه... إلخ. وهذه

الأسس يمنع مخالفتها، فهي الواجب الممنوع تركه، كما في أصول الفقه، "فالوجوب هو اقتضاء الفعل مع المنع من الترك"⁽¹²⁰⁾؛ لذلك كان الاطراد وكثرة الاستعمال من أبرز العلل تحقيقاً لهذا الحكم. أما حضور حكم "الوجوب" أو "الواجب" في شرح ابن يعيش؛ فقد شاع ذكره في عدة مسائل - حيث فُصِّل القول فيها آنفاً، فلا مبرر لتكراره - خاصة ما اقترن بكثرة الاستعمال واطراد القاعدة. نحو: وجوب إضمار العامل في "حذف الفعل الثاني لكثرة استعمال الفعل الأول"، وكذلك في "وجوب حذف الهمزة في بعض الأفعال نحو رأى وكل"، ووجوب فتح آخر "أين"، و"كيف"، و"ليت".

٢. حُسن حذف الفعل في "أما":

يرى ابن يعيش حسن حذف الفعل في "أما" لكونها مصدرية لا تشاكل الشرطية المقترنة بالجزاء. كما جاء قوله: "وأما قولهم: "أما أنت منطلقاً انطلقت معك" فـ "منطلق" منصوب بفعل مضمر. وأصل "أما" هاهنا "أن" وهي المصدرية، ضمت إليها "ما" زائدة مؤكدة. ولزمت الزيادة - هاهنا - عوضاً من الفعل المحذوف. والمعنى: لأن كنت منطلقاً انطلقت معك، أي: لانطلاقك في الماضي، انطلقت معك. وإنما قدرناها في الماضي، لأنك أوليتها الماضي، ولو أوليتها المستقبل، لقدرتها بالمستقبل، وحسن حذف الفعل لإحاطة العلم بأن هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ، وصار لذلك بمنزلة "إن" الشرطية في دلالتها على الفعل"^(١٢١).

واختلف النحاة مع إجماعهم على حذف الفعل في دلالة "أما" في قول: "أما أنت منطلقاً انطلقت معك". "فقال الكوفيون: هو بمعنى إن، وعندهم أن "أن" المفتوحة فيها معنى "إن" التي للمجازاة، وعلى ذلك يحملون: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٨٢] ، ويحتجون بأنها تقرأ: "إن تضل" بكسر "إن" والمعنى عندهم سواء. وأما البصريون؛ فالتقدير عندهم: "لأن كنت أنت منطلقاً أنطلق معك"، أي: لهذا

المعنى الذي كان منك في الماضي: أنطلق معك، ولذلك شبهها سيوييه بـ "إذ" وجعلهما كشيء واحدٍ لاشتراكهما في المضي... وجعلوا لزوم "ما" عوضاً من حذف الفعل، فلا يحسن ذكر الفعل بعدها لحصول الغرض^(١٢٢). والراجح رأي البصريين لدلالة "أمّا" على التعليل أكثر من دلالتها على الشرطية.

٣. الحسن والقبيح في الإضمار بعد "لو":

وقد تجمع المسألة أكثر من حكم لدخول تغيرات على سياق الشاهد أو المثال، نحو حذف الفعل بعد "لو" ومجيء اسم بعدها رفعاً أو خفضاً، كما نبّه ابن يعيش بقوله: "ومن المنصوب بإضمار فعل، وقوله: "ولو تمرّاً" يريد: "ولو كان تمرّاً"، فـ "تمرّاً" منصوب لأنه خبر "كان"، واسمها مضمّر فيها. التقدير: "ولو كان الطعام تمرّاً"، لكن حذف الفعل للعلم بموضعه، إذ كانت "لو" لا يقع بعدها إلا فعل، لأنها شرط فيما مضى، كما أن "إن" شرط فيما يستقبل، فلا يقع بعدها إلا فعل، ولو رفعت "التمر"، فقلت: "ولو تمرّاً"، لجاز -أيضاً- على تقدير فعل رافع، كأنك قلت: "ولو كان عندنا"، أو "ولو سقط إلينا تمر". ومثله "أيتني بدابة ولو حماراً" على ذلك، أي: ولو كان حماراً. ولو رفعت وقلت: "ولو حماراً"، لكان جائزاً حسناً على تقدير: "ولو وقع حماراً". ولو خفضت "الحمار" لجاز أيضاً على تقدير النباء، كأنك قلت: "ولو أتيتني بحماراً". وهو ضعيف، لأنك تضرر فعلاً والباء. وكلما كثر الإضمار كان أضعف^(١٢٣).

فنصب الاسم الواقع بعد "لو" ورفع أجازه ابن يعيش واستحسنه لقابلية تأويل فعل مضمّر، وهو شائع عند العرب، وله أكثر من توجيه، حيث قيل: إن "ولى" اسم منصوب، فقد يكون منصوباً بما بعده، كما في قولك: لو زيدا ضربت لأكرمك. وقد يكون منصوباً بفعل مضمّر مُفسّر بظاهر بعد الاسم، أو غير مفسّر^(١٢٤). لكن تقدير المضمّر في حالة خفض ما بعد "لو" عدّ قبيحاً عند ابن يعيش، لتعدد الإضمار، وهو

إضمام الفعل وحرف الجر، وإن كان سيبويه يوجه الاسم المجرور الواقع بعد "لو" بتقدير حرف جر محذوف بقوله: ولو قلت: ولو حمار، فجررت كان بمنزلة في إن^(١٢٥). أما أبو حيان؛ فعنده من القبيح مجيء الصفة بعد "لو" في غير النصب بقوله: "ويقبح غير النصب إذا كان بعد لو صفة لا تستعمل وحدها نحو: ألا ماء ولو باردًا"^(١٢٦).

٤. أولى أحسن القبيحين في الخفض عطفًا على المضمرة:

وقد يكون الحكم الكيفي صورة من صور ترجيح ما هو أقل درجات قبول القاعدة، نحو أحسن الضعيفين، أو أولى القبيحين، مثل توجيه قراءة حمزة بخفض كلمة ﴿الْأَرْحَامِ﴾ في قوله -ﷺ-: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] ، حيث يرى ابن يعيش توجيه بعض النحاة قراءة حمزة^(١٢٧) - أي بخفض الأرحام - في قوله -ﷺ-: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ على حذف الجار، وأن التقدير فيه: وبالأرحام، والأمر فيها ليس بالبعيد ذلك البعد، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال، وإن كان قليلاً، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين، فكان حملهُ على ما له نظير أولى، وهو من قبيل أحسن القبيحين^(١٢٨).

وهذا العطف على الضمير المخفوض كان محل خلاف بين البصريين والكوفيين. فقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وإعادة الجار لازمة إلا في الضرورة^(١٢٩). أما الكوفيون فاحتجوا بجواز ذلك مستدلين بهذه القراءة، وعدد من الأبيات الشعرية⁽¹³⁰⁾، نحو لفظ (الأيام) في قول الشاعر: [البسيط]

فاليومَ قد جئتُ تُؤدِينَا وتَشْتُمُنَا ... فأذهبِ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامِ من عَجَبٍ⁽¹³¹⁾

وعلى الرغم أن الزمخشري عدّ قراءة حمزة "والأرحام" ليست بتلك القوية^(١٣٢)، وكذلك ابن يعيش؛ لأن الجر - عنده - لا يجوز حملا على المضمّر المجرور، لكنه جوزها، ولم ينكر القراءة بل خرجها. وقد دافع عنها قبله ابن جني. فعنده "ليست هذه القراءة من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل "الأرحام" على العطف على المجرور المضمّر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: "وبالأرحام" ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها^(١٣٣).

كذلك كان موقف ابن مالك شديد المنافة عن عدد من القراءات المنسوبة لعدد من القراء السبعة، ومنهم هذه القراءة، حتى أنه خطأ النحاة بقوله: "أن قوماً من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن. وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية.. واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون، مستدلاً به من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة: (تساءلون به والأرحام)^(١٣٤). وقد رجح ابن مالك في هذه المسألة مذهب الكوفيين بجوازها^(١٣٥).

وعلى الرغم من أن أكثر النحاة البصريين قد ضعف هذه القراءة وردّها؛ نظراً إلى منع العطف على المضمّر المخفوض عندهم إلا للضرورة؛ فابن يعيش يعد ردّ هذه القراءة أمراً غير مقبول، بقوله: "وقد ردّ أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تحلّ القراءة بها. وهذا القول غير مرضٍ من أبي العباس؛ لأنّه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة مع أنّه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقتادة، ومجاهد. وإذا

صحت الرواية، لم يكن سبيل إلى ردّها"⁽¹³⁶⁾. وقد وجه ابن يعيش خفض (الأرحام) وجهتين: الأولى: إما أن تكون الواو واو قسم، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْنكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] جواب القسم. والأخرى: على تقدير أن قبله باء ثانية أي "وبالأرحام"، ثم حذف الباء، لتقدم ذكرها كما حذف. وبذلك يظهر موافقته للكوفيين في هذه المسألة.

٥. شنوذ دخول حرف الجر على مثله:

من الأحكام الكيفية الشائعة في كتب النحاة الحكم بـ"الشنوذ" و هو المخالف للمطرّد والمألوف من القواعد؛ و من ثمّ كان الشاذ الذي لا يجوز في الكلام قياساً⁽¹³⁷⁾. ومما عدّه ابن يعيش من الشاذ دخول حرف الجر على مثله، وذلك في قوله: "حرف الجرّ لا يدخل على مثله، فأما قول الشاعر: [الوافر]

فلا والله لا يُلقَى لِمَا بي ... ولا لِمَا بهم أَبَدًا دَوَاءً⁽¹³⁸⁾

فشاذّ لا يحمل عليه غيره ممّا كثر وفشاً"⁽¹³⁹⁾. وعلى الرغم من عدّ ذلك من قبيل الشنوذ عن ابن يعيش، فإن ابن جنبي وجه دخول اللام على مثلتها بجعل الثانية زائدة للتأكيد، فعنده "ليست اللام الثانية باسم، وإن كانت قد دخلت عليها اللام الأولى، لأنه لم يثبت في موضع غير هذا أن اللام اسم، كما ثبت أن الكاف اسم، وإذا كان ذلك كذلك، فأحدى اللامين زائدة مؤكدة، وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية دون الأولى؛ لأن حكم الزائد ألا يبتدأ به"⁽¹⁴⁰⁾. أما ابن فارس؛ فقد جعل ذلك من القبيح، حيث إنّ قوله "لِما" زاد لاما على "لما" وهذا أقبح من الأول. فأما التأكيد؛ فإن هذا لا يزيد الكلام قوة، بل يقبحه⁽¹⁴¹⁾.

٦. شنوذ دخول (أل) للتعريف على الفعل:

ومن الشاذ الذي ذكره ابن يعيش منع دخول (أل) للتعريف على الفعل إلا شذوذاً. فعند ابن يعيش: "أداة التعريف مختصة بالاسم، فأما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر [من الطويل]:

وَيَسْتَخْرِجُ اللَّيْزُبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ ذُو الشَّيْخَةِ الْيَنْقَصُغُ⁽¹⁴²⁾

فشاذ في القياس والاستعمال. والذي شجعه على ذلك أنه قد رأى الألف واللام بمعنى "الذي" في الصفات، فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى⁽¹⁴³⁾. فقوله: "الينقصع" حيث دخلت "ال" الموصولة بمعنى "الذي" على الفعل المضارع، واتفق البصريون والكوفيون على أن هذا من الشاذ، في حين أن ابن مالك قال: إنه قليل لا شاذ⁽¹⁴⁴⁾. وفسر هذا الشذوذ شارح أبيات سيبويه، بقوله: "هذا شاذٌ من أقبح ما يكون في ضرورة الشاعر ولا يحتج بمثله. والذي دعا الشاعر إلى ذلك، مع الضرورة، أنه رأى الألف واللام تكون بمعنى "الذي" كقولك: "مررت بالقائم"، أي: بالذي قام، فجعل "الينقصع" بمعنى الذي ينقصع، وأخطأ في ذلك؛ لأن الألف واللام إذا كانتا بمعنى "الذي" نقل لفظ الفعل إلى اسم الفاعل"⁽¹⁴⁵⁾.

٧. شذوذ تعدّي الفعل إلى أمكنة مخصوصة بغير حرف جرّ:

ومن الشاذ - أيضاً - عند ابن يعيش تعدّي الفعل إلى أمكنة مخصوصة بغير حرف جرّ، وذلك بقوله: "لا يتعدّى إلى ظرفٍ من الأمكنة مخصوصٍ إلا بحرف جرّ، نحو و"قفّت في الدار"، و"قمت في المسجد"، و"جلست في مكة"، لأنّ الفعل لا يدلّ على أنه في الدار. والمسجد أو مكّة، فلم يجر أن يتعدّى إليه بنفسه. فأما قولهم: "دخلت البيت"، و"ذهبت الشام"؛ فهو شاذٌّ، وجوازه على إرادة حرف الجرّ نحو قوله:

[البسيط]

أمرتُك الخَيْرَ فافعلْ ما أمرتْ به ... فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَشَبٍ (146)

والمراد: أمرتُك بالخير (147)، فلما حذف الباء نُصب (148). وعند العكبري حرف الجر لا يدخل على حرف الجر؛ مما جعله يوجه هذا البيت من الشاذ المصنوع الذي لا يعرج عليه (149). وإن كان ذلك لا يقلل من اهتمام النحاة بالشاذ، حيث أنهم يأخذون بالشاذ لكثرة استعماله على القياس - نفسه - إذا قل استعماله عندهم، كما يقول ابن جنى: "واعلم أنك إذا أدأك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه" (150).

ثانياً: تداخل الوصف الكمي والكيفي في الحكم على القاعدة النحوية

وقد جاءت بعض الأحكام تتضمن وصفاً كمياً وكيفياً، وهذا يعود إلى نهج تأكيد الحكم النحوي للقاعدة وحال استعمالها في الآن نفسه، نحو ربط الشذوذ بالندرة على اختلافهما والضعف بالقلة... إلخ، حتى عرف الشاذ بأنه: "الذي يكون وجوده قليلاً، لكن لا يجيء على القياس" (151). وهو تمييز بينه وبين النادر، ليكون معيار التقريب بينهما هو قياس الاستعمال نفسه. فالشاذ هو ما يخالف القياس دون حدّ القلة أو الكثرة. أما النادر؛ فهو ما كان استعماله على قلة أو تفرد، ويقبل القياس عليه. وقد جمعت بعض الأحكام في شرح المفصل بين الوصف الكمي والكيفي، وأبرزها ما جاء على النحو الآتي:

١. الجمع بين الشذوذ والندرة:

من الأحكام التي جمعت بين الشذوذ والندرة ما اتصل بحكم (إن) المخففة، التي قد تدخل على الفعل الماضي غير الناسخ. فقد علق ابن يعيش على ما أنشده ابن جنى في سِرِّ الصناعة (152): [الكامل]

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا⁽¹⁵³⁾

"ومثله ما حُكي عن بعض العرب: "إِنْ تَزَيْتُكَ لَنَفْسِكَ، وَإِنْ تَشَيْتُكَ لَهَيْةً". والبيت شاذ نادر⁽¹⁵⁴⁾. ووصف ذلك - أيضاً - أنه "من القليل عند المرادي"⁽¹⁵⁵⁾ ومن النادر ولا يقاس عليه عند الصبان، خلافاً للأخفش والكوفيين⁽¹⁵⁶⁾. أما الشاهد عند ابن يعيش فهو قوله: "إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا"، حيث ولي "إِنْ" المخففة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ وهو "قتلت"، وهذا شاذ عند البصريين وقياس عند الكوفيين.

وقد أيد صاحب الإنصاف موقف البصريين على الكوفيين في هذه المسألة، أما البصريون؛ فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة لأننا وجدنا لها في كلام العرب نظيراً، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف "إِنْ" وإن اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف، وقلنا: إن اللام لام التأكيد؛ لأن لها -أيضاً- نظيراً في كلام العرب، وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرتهم، فحكمنا على اللام بما لا نظير في كلامهم، فأما كون اللام بمعنى "إلا" فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير. وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بالآيات، وما أنشده على أن "إِنْ" بمعنى "ما" واللام بمعنى "إلا"؛ فلا حجة لهم في شيء من ذلك؛ لأنه كله محمول على ما ذهبنا إليه من أن "إِنْ" مخففة من الثقيلة، واللام لام التأكيد⁽¹⁵⁷⁾. وهذا لا يقاس عليه، خلافاً للأخفش، الذي لا يرى بأساً بدخول الفعل غير الناسخ بعدها⁽¹⁵⁸⁾. أما ابن مالك؛ فجعله من الشاذ، حيث "إِنْ" المخففة - عنده - قد يليها فعل غير ناسخ للابتداء على سبيل الشذوذ⁽¹⁵⁹⁾.

٢. الضعف في القياس والقلة في الاستعمال:

ومما جمع بين حكم "الضعف" و"القلة" -معاً - ما ورد في حذف المضاف مع بقاء عمله، حيث ذكر ابن يعيش ذلك بقوله: "اعلم أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال. أما ضعفه في القياس؛ فلوجهين: أحدهما: أن المضاف نائب عن حرف الجر، وخلف عنه، فإذا قلت: "غلام زيد"، فأصله: غلام لزيد... والوجه الثاني: أن المضاف عامل في المضاف إليه الجر، ولا يحسن حذف الجار، وتبقيته عمله... فإن قيل: حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل، وهو ضعيف، والعطف على عاملين ضعيف أيضاً، فلم كان عمله على الجار أولى من عمله على العطف على عاملين؟ قيل: لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم، وله وجه من القياس" (160).

وعلى الرغم من الحكم بضعف حذف المضاف وبقاء عمله عند ابن يعيش وقلته استعمالاً، فإن ابن مالك لم يجز ذلك، بل ردَّ على تجويز الأخص - نفسه - بقوله: "وزعم أنه مما حذف فيه ضاف وترك عمله، ولو جاز هذا لكان في مثل: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أجوز، لأن المضاف فيه أعني "أهل" مراد اللفظ والمعنى. ومع ذلك لم يجز فيه الجر بإجماع حين حذف المضاف، فعدم الجواز في حينئذ لكون المضاف فيه مستغنى عنه من جهة المعنى أحسن وأولى" (161)، إلا أن شارح تسهيل الفوائد جَوَّز ذلك في الضرورة، مما يفهم منه قابلية الاستعمال وليس منعه، فعنده "لا يجوز حذف المضاف إلا إذا كان الكلام مشعراً بحذفه، فإن لم يشعر الكلام بذلك لم يجز إلا في الضرورة" (162).

٣. الجمع بين القلة والشذوذ:

وتعددت الأحكام التي جمعت بين القلة والشذوذ عند ابن يعيش في شرحه للمفصل، ومن أبرزها ما جاء في القسم بالتاء مع غير لفظ الجلالة، كما ورد عند ابن يعيش قوله: "ترب الكعبة لأفعلن"، يريدون: "ورب الكعبة"، وهو قليل شاذ، كأنهم جعلوا

الواو أصلاً لكثرة استعمالها، وغلبتها على البناء، فالتاء تدخل على طريق الاختصاص بالاسم الذي يكون القسم به أكثر⁽¹⁶³⁾. وكذلك في زيادة الهاء وردها في مفرد أمهات" الجمع، بقوله: وقولهم: "أمهة" قليل شاذ⁽¹⁶⁴⁾. وكذلك مضارع "فَعِل" مكسور العين، وذلك في قوله: في "فَعِل" بالكسر أن يأتي مضارعه على " يَفْعَل " بالفتح، هذا هو القياس؛ وأما " حَسِبَ يَحْسِبُ" فهو قليل شاذ، والعمل إنما هو على الأكثر، مع أن جميع ما جاء من "فَعِل يَفْعِل" بالكسر جاء فيه الأمران "حَسِبَ يَحْسِبُ ويَحْسَبُ"، و"نَعِمَ يَنعِمُ وينعَم"، و"يَيْسَ يَبْئَسُ ويَبْئَسُ". فلما اقتصرنا في مضارع هذا على " يَفْعِل " بالكسر دون الفتح، دل أنه ليس منه⁽¹⁶⁵⁾. وغير ذلك من الشواهد التي ورد فيه الجمع بين أكثر من وصف للحكم النحوي في المسألة.

الخاتمة

جاء هذا البحث المعنون بـ "العلل الكميّة والأحكام الكيفية في توجيهِ الاستعمال النَّحْوِيّ والصرفي في شَرْحِ ابنِ يَعِيشِ على المَفْصَلِ"؛ ليكشف طريقة عرض ابن يعيش في شرحه لكتاب المَفْصَلِ للزمخشري لعدد من العلل والأحكام النحوية التي وظفها ابن يعيش لتفسير أطراد قواعد نحوية أو قلة استعمالها، وما جاء نادرًا أو شاذًا؛ مما أظهر تنوع هذه العلل والأحكام المقترنة بتوجيه القاعدة النحوية في شرح المَفْصَلِ.

وقد جاءت معالجة البحث في مقدمة، ومدخل، وثلاثة مباحث. تناولت علل الكثرة، والقلة، والندرة، وتوظيفها في الاستعمال، كما عرض البحث تنوع الأحكام وخصائصها، نحو ما جاء مستقلاً في وصفه للعلة أو الحكم، أو الجمع بين الوصف الكمي والكيفي فيها. وكشف البحث عن مجموعة من الملاحظات، تمثل نتائج عامة، وإشارات لمقترحات بحثية مستقبلية، جاء أبرزها على النحو الآتي:

- كشف البحث تنوع العلل الكميّة والأحكام الكيفيّة وتوظيفها في تفسير القاعدة وتوجيهها في شرح ابن يعيش للمفصل. وفي مقابل هذا التنوع تناوبت بعض المصطلحات عند ابن يعيش دون التزام بنسق واحد، نحو استخدام "الخفض" (الشائع عند الكوفيين) و"الجر" (الفاشي عند البصريين)، وكذلك النقل و"السماع".

- ترتبط العلل والأحكام بعلاقة لزومية عادة، بوصف الحكم ما دعته العلة، وهو ما جاء مباشرة - في الأغلب - عند ابن يعيش في مسائل شرحه، ولم يبرز الاعتناء البيّن بقواعد التعليل والترجيح بين العلل والأحكام، نحو: بقاء الحكم مع زوال العلة، أو وجود العلة دون الحكم، أو تعارض العلل والأحكام، ولعل ذلك وافق قصد صاحب الكتاب والشارح معاً، وهو النحو تعليمياً وشرحاً أكثر من الإفاضة في أصول النحو.

- على الرغم تعدد العلل والأحكام وتفاوت توظيفها في مسائل كتاب شرح المفصل، فقد كان أبرزها أثراً وحضوراً هو علة "كثرة الاستعمال" وحكم "الجواز" في استقرار النظام القاعدي، وتفسير خصوصية الظواهر النحوية غير المطردة.

- أجاز ابن يعيش الفصل في شرحه بين "كَمْ" الاستفهامية وبين مميزها بشبه الجملة، ولم يجز ذلك في الخبرية إلا للضرورة، موافقاً رأي سيبويه ونحاة البصرة. كما أجاز ابن يعيش وجه الإتيان لـ "ابن" و"ابنة"، عند الوقوع صفة لعلم مفرد، مستنداً إلى علة كثرة الاستعمال، التي جعلتهما (الوصف والمنادى) كالاسم الواحد، أو بحيث جعلاً كالاسمين اللذين ركب أحدهما مع الآخر.

- خالف فيه ابن يعيش صاحب المفصل، حيث يرى إضمار العامل في نصب "أمراً" على جهة الجواز، وليس للزوم؛ لكثرة استعمال الفعل الأول، كما جاء قوله -ﷺ-: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

- جوز ابن يعيش تغيير بنية الكلمة للتخفيف في أكثر من صورة، وهو ما تلجأ إليه العربية نحو: حذف همزة "شيء" مع "أي" في قولهم: أيش لك؟ وكذلك تغيير حركة بناء بعض الكلمات نحو: أين، وكيف، وليت. وعلة ذلك التغير وخروجها عن أصلها كثرة الاستعمال، الذي اقترن بالميل للخفة.

- من صور الحذف العامة التي سوّغها ابن يعيش لكثرة الاستعمال تخفيفاً حذف نون الوقاية في "إنّ"، و"أنّ"، و"لكنّ"، و"كأنّ"؛ أما ما جوزه من حذف خاصٍ فيما وقع في بعض الألفاظ في مواضع غير شائعة؛ فمثل له بدخول حذف النون في "الذّا" أي: "الذان"، لاستطالة الموصول بالصلة. وكذلك في "الّت"، بكسر التاء، و"الّت" بسكونها. ولعل صورة هذا التغيير التركيبي تشاكل ما تطور حديثاً في الدرس اللغوي بمصطلحات متقاربة معه نحو: التركيب أو النحت في ألفاظ العربية.

- عرض ابن يعيش حكم شذوذ إمالة بعض الألفاظ نحو "الحجاج"، و"الناس"، وعلة هذا الاختصاص لهذين اللفظين بالإمالة هو كثرة الاستعمال عنده، مرجعاً ذلك الرأي إلى سيبويه.

- أجاز ابن يعيش إبدال الواو المفتوحة في لفظ "وَنَاة" همزة على ندرته، وهذا التوجيه لا يدعم وجهة الكوفيين في "أصل اشتقاق الاسم"، من الوسم؛ لأنه جاء على سبيل الندرة دون الاطراد عند ابن يعيش، وأكد هذا الأستراباذي بقوله: "اعلم أن قياس الواو المفردة المفتوحة في أول الكلمة أن تبقى صحيحة، فلو قلبت همزة كان على غير القياس فيحفظ ولا يتجاوز، متفقاً - بذلك - مع ابن يعيش.

- أجاز ابن يعيش أن تأخذ "لا" المشبهة بـ "ليس" حكم "ما" في الشبه والإعمال بشروط معينة، لذلك قارن في موضع آخر بين "لا" و"ما"، مخالفاً رأي أبي الحسن

الأخفش، الذي يرى أنها "لا" تعمل في القياس شيئاً؛ لأنها حرف، وليست فعلاً. والصحيح ما ذهب إليه ابن يعيش ومن قبله سيبويه في عملها.

- لم يقتصر استعمال مصطلح "الندرة" على الوصف الصريح عند ابن يعيش، فقد جاء استعمال اللفظ ضمناً، نحو ما جاء على قصر الشواهد على أبيات شعرية محددة، أو ما لا يقاس عليه، نحو ما اتفق فيه ابن يعيش وصاحب المفصل في عدم جواز إضافة (حيث) إلى مفرد إلا نادراً. أما حكم "الوجوب" أو الواجب" عنده؛ فقد شاع في عدة مسائل، خاصة ما اقترن بكثرة الاستعمال وأطراد القاعدة، نحو: وجوب إضمار العامل في "حذف الفعل الثاني لكثرة استعمال الفعل الأول"، وكذلك "وجوب حذف الهمزة في بعض الأفعال نحو ما جاء في "يرى، ويرى، وأرى، وكل، وخذ"، وكذلك وجوب فتح آخر "أين"، و"كيف"، و"ليت" للتخفيف.

- دافع ابن يعيش عن قراءة حَمَزَة بِخَفْضِ "الأرحام" في قوله -ﷺ-: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، و ردّ قول من يرى هذه القراءة أمراً غير مقبول، ولا تحلّ القراءة بها. وقد وجه خفض (الأرحام) وجهتين: الأولى: إما أن تكون الواو واو قسم، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] جواب القسم، والأخرى: على تقدير أن قبله باء ثانية، أي: "وبالأرحام"، ثم حذف الباء، لتقدم ذكرها كما حذفنا. وبذلك يظهر ميل ابن يعيش إلى رأي الكوفيين في هذه المسألة، على الرغم من أن أكثر النحاة البصريين قد ضعف هذه القراءة وردّها؛ نظراً إلى منع العطف على المضمّر المخفوض عندهم إلا للضرورة.

- جمعت بعض الأحكام عند ابن يعيش بين أكثر من وصف نحو: "الضعف" مع "القلة"، كما جاء في حذف المضاف وإبقاء عمله. وكذلك بين الشذوذ والندرة، نحو ما

اتصل بحكم (إنّ) المخففة، التي قد تدخل على الفعل الماضي غير الناسخ، فهو شاذ عند البصريين وقياس عند الكوفيين، وشاذ نادر عند ابن يعيش.

وأخيراً... لعلّ هذا البحث يكون قد عالج قضية لها شأنها في الدرس النحوي وأصوله، وهي مسألة "العلل والأحكام النحوية"، وعزّز الاهتمام بتراثنا العربي النحوي عامة، وتراث ابن يعيش خاصة.

وخاتمة دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش:

- (١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣/١.
- (٢) السيوطي، الاقتراح، ص ١١٣-١١٤.
- (٣) فجاء - عندهم - : "الواجب: كرفع الفاعل، وتأخره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز، وغير ذلك. والممنوع كأضداد ذلك. والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض. والقبیح: كرفعه بعد شرط مضارع. وخلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيداً. والجائز على السواء: كحذف المبتدأ، أو الخبر، أو إثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى له. وقد اجتمعت الأقسام الستة في عمل الصفة المشبهة، فإنها إما أن تكون ب (أل)، أو لا، ومعمولها إما مجرد، أو مقرون ب (أل) أو إلى ضمير، أو إلى مضاف ضمير، أو إلى مجرد. فهذه اثنا عشر قسماً. وعملها: إما رفع أو نصب، أو جر، فتلك ستة وثلاثون".
- السيوطي، الاقتراح، المصدر السابق، ص ٤٨-٤٩.
- (٤) ابن جني، الخصائص، ١/١٢٤.
- (٥) سيبويه، كتاب سيبويه، ٢/١٩٦.
- (٦) ابن جني، المصدر السابق، ١/٨٩.
- (٧) هو أبو البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش بن أبي السرايا بن محمد بن الموصلي الحلبي. كان يلقب بـ"موفق الدين"، ويعرف بابن الصائغ. ولد في حلب في سنة ست وخمسين وخمسائة كما رجح ابن خلكان. قرأ في بداية تعليمه مبادئ النحو والعلوم الشائعة في عصره على شيوخ مدينته، وقصد بغداد، ليدرك علامة زمانه أبا البركات الأنباري، ليقراً عليه، فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته، وكان ذلك عام (٥٧٧هـ)، فأقام في الموصل مدة قصيرة، وسمع الحديث من بعض علمائها. وقد استقر به المقام بعد ذلك في مدينة حلب حتى وفاته فيها. ومن أبرز تلاميذه ابن عمرون، وابن مالك، وابن خلكان، وابن النحاس، والقفطي، وياقوت الحموي،... إلخ، وكثير منهم أفاضت كتب التراجم في ذكركم. وتميز ابن يعيـش باجتهاداته النحوية، وغلب عليه المذهب البصري في ترجيحاته وخلافاته. صنف ابن يعيـش كتابين مشهورين هما "شرح المفصل في علم العربية" للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، و"شرح التصريف الملوكي" لابن جني (ت ٣٩٢ هـ). وله-

أيضا- رسالة صغيرة تحمل عنوان "الأجوبة النحوية". وعلى الرغم من قلة ما ذكر له من مصنفات، خاصة في النحو واللغة، فهي عظيمة النفع والأثر في الدرس اللغوي في العربية عامة. أما وفاته؛ فأجمعت كتب التراجم على أنها كانت عام ثلاثة وأربعين وستمائة. ينظر للمزيد في ترجمته: ابن خلكان: وفيات الأعيان، ٦/ ٤٥، ٥١، وابن العماد: شذرات الذهب، ٥/ ٣٢٨، والقفطي: إنباه الرواة، ٤/ ٤٤، وابن الأثير: الكامل، ١٢/ ١١٠، والذهبي: تذكرة الحفاظ،

١/٢ ١٣٤، والسيوطي: بغية الوعاة، ٢/ ٣٥١، ٢٤٣، والمقري: نفع الطيب، ٧/ ٢٥٧.

(٨) ينظر: سالم مبارك سعيد الفلق: الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاثة: شرح الخوارزمي وشرح ابن يعيش وشرح ابن الحاجب، ماجستير، اليمن، كلية التربية، ٢٠١٠م. وذكر محقق كتاب "المفصل" تسعة شروح في رسالته، ولم يُجل إلى أماكنها. ينظر رسالته: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: خالد إسماعيل حسان، القاهرة، دار العلوم، ١٩٩٦م، ص ٢٠.

(٩) ينظر: جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، ٣/ ١٠، وبروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ٥/ ٢٢٥، ٢٢٧.

(١٠) الجوهري: الصحاح، مادة (علل)، ٥/ ١٧٧٣.

(١١) السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص ٢٤٦.

(١٢) ابن تيمية: تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل، ١/ ٣٢٦.

(١٣) الباجي: الحدود في الأصول، ص ١٢٢.

(١٤) ينظر: تمام حسان: الأصول، ص ١٧٨-١٧٩.

(١٥) ابن جني: الخصائص، ٣/ ١٦٠.

(١٦) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٩/ ١٢٠.

(١٧) الجمحي: طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٤، وينظر: السيوطي: بغية الوعاة، ٢/ ٤٢.

(١٨) قال ابن جني في الخصائص: "أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس". وقال الأنباري في أصوله: "أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال". السيوطي: الاقتراح، ص ١٤.

(١٩) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٩/ ١٢٠.

(٢٠) ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص ١٢٧.

- (٢١) المصدر السابق، ص ١٣٧.
- (٢٢) أبو حيان: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ١٣٧/١.
- (٢٣) ابن منظور: لسان العرب، مادة (كثر)، ١٣١ / ٥.
- (٢٤) الزبيدي: تاج العروس، مادة (كثر)، ١٧/١٤.
- (٢٥) الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (كثر)، ٨٠٨/٢.
- (٢٦) السيوطي: الأشباه والنظائر، ٢٩١/١.
- (27) ابن يعيش: شرح المفصل، ١٧٣/٣-١٧٤.
- (28) ابن يعيش: شرح المفصل، ١٧٥/٣.
- (29) ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك بدليلين: السماع بما ورد من شواهد العرب نحو: كم بجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العَلَى... وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَصَّعَهُ [الرمل]. هذا البيت منسوب إلى أنس بن زعيم الكناني، ينظر: البغدادي: خزنة الأدب، ١٠٩/٣، ووردت عند سيبويه: الكتاب، ٢٩٦/١، و المبرد: المقتضب، ٦٦/٣، السيوطي: همه الهوامع، ٢٥٥/١. وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد "كم" في الخبر بتقدير "من" لأنك إذا قلت "كم رجلٍ أكرمت، وكم امرأة أهنت" كان التقدير فيه: كم من رجل أكرمت، وكم من امرأة أهنت. بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده. أما البصريون؛ فعندهم أنه "لا يجوز فيه الجر، إلا في الشعر"، ويجب أن يكون منصوباً؛ لأن "كم" هي العاملة فيما بعدها الجرّ، لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جرّ بطلت الإضافة؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجرّ لا يجوز في اختيار الكلام، فعدل إلى النصب. للمزيد حول هذه المسألة ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٤١)، ٢٤٨/١-٢٥٠. وأورد أبو حيان رأياً ثالثاً: هوأنه يجوز إذا كان الظرف أو المجرور ناقصاً، ولا يجوز إذا كان تاماً، فتقول: كم بك مأخوذاً أتاني، وكم اليوم جائع جاءني، تجعل "بك" متعلقاً بمأخوذ، و"اليوم" منصوباً بجائع، وهو مذهب يونس. وهو باطل، لأنّ العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل، بل تُجرّيهما مُجرى واحداً. ينظرأبو حيان: التذييل والتكميل، ١٠/٢٩، ومذهب البصريين أرجح في اعتماده

على القياس على قاعدة منع الفصل بين المتلازمين عامة، والفصل بالجار والظرف في حالة الضرورة.

(30) سيبويه: الكتاب، ١٦٧/٢.

(31) البيت منسوب للفرزدق، ذكر له، ولم ينسبه له سيبويه في الكتاب، ١٦٧/٢، لكن نسبه السيرافي له في شرح أبيات سيبويه، ٣٤٨/١.

(32) ابن الصانع: الملحّة في شرح الملحّة، ٤٣٧/١.

(33) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ١٣٤١/٣.

(34) ابن يعيش: شرح المفصل، ٣٣٢/١.

(35) رؤية بن العجاج: ديوانه، ص ١٧٢، وابن قتيبة: الشعر والشعراء، ٦٨٩/٢، وابن منظور: لسان العرب، (سردق)، ١٥٨/١٠، والزبيدي: تاج العروس، (سردق)، ٤٤٢/٢٥، وسيبويه: الكتاب، ٢/٢٠٣، والمبرد: لمقتضب، ٤/٢٣٢، وابن جني: سر صناعة الإعراب، ٢/٥٢٦، والمالقي: رصف المباني، ص ٣٥٦، والأشموني: شرح الأشموني، ٤٤٦/٢.

(36) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٣٣٢/١.

(37) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٣٣٢/١.

(38) ابن يعيش: شرح المفصل، ٣/١٣٠.

(39) السابق، ٢/٣٤٨.

(40) البيت لزيد الخيل في ديوانه، ص ٨٧، وأبو زيد: النوادر، ص ٦٨، ومجالس ثعلب، ١/١٠٦، والبغدادي: خزنة الأدب، ٥/٣٧٥. وكذلك سيبويه: الكتاب، ٣/٣٧٠، والمبرد: المقتضب، ١/٢٥٠، وابن جني: سر صناعة الإعراب، ٢/٥٥٠، وابن عصفور: المقرب، ١/١٠٨.

(٤١) المبرد: المقتضب، ١/٢٥٠.

(٤٢) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ١/٢١٨.

(٤٣) العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ٣٦٠.

(44) ابن يعيش: المصدر السابق، ١/٣٩٤.

(45) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ٢/٢٥٨.

(46) ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٤/١٧٥٥.

- (47) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٣٦٤/١١، وينظر: السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص ١٥٣.
- (48) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٤٠/٢.
- (49) ابن يعيش: شرح المفصل، ١٧٣/٣.
- (50) التركيب (Composition): ضم شيء إلى شيء حتى يصيرا كالشيء الواحد. وفي المعجم العربي التركيب هو الاسم يألف مع الاسم، فيكون كلاماً مفيداً. أبو علي الفارسي: الإيضاح، ص ٩. وعند النحويين ما تركب من كلمتين فأكثر. عباس حسن: النحو الوافي، ٣٠٠/١. ومنه الإسنادي، والإضافي، والمزجي، وكذلك - الوصفي، والظرفي، والعددي، والحالي.
- (51) النحت (Combination): صورة من صور الاختزال التركيبي بين المفردات، حيث تؤخذ كلمتان، وتنحت منهما كلمة، تكون آخذة منهما جميعاً بحظ. ابن فارس: مقاييس اللغة، ٣٢٨/١ - ٣٢٩. وللنحت عدة أنماط، أشهرها: الفعلي، والاسمي، والنسبي، ومنه الوصفي، والحرفي.
- (52) ابن يعيش: شرح المفصل، ٣٩٤/٢.
- (53) البيت للأخطل في ديوانه، ص ٣٨٧، والبغدادي: خزنة الأدب، ١٨٥/٣، وكذلك ورد عند كل من سيبويه: الكتاب، ١/١٨٦، والمبرد: المقتضب، ٤/١٤٦، وابن جني: سر صناعة الإعراب، ٢/٥٣٦، والمحتسب، ١/١٨٥.
- (54) ابن يعيش: شرح المفصل، ٣٩٤/٢.
- (55) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٥/٢٧٠.
- (56) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٥/٢٧٦-٢٧٧.
- (٥٧) ابن السراج: الأصول في النحو، ١/٤٥.
- (٥٨) الأبندي: الحدود في علم النحو، ص ٤٥٠.
- (59) ابن يعيش: شرح المفصل، ٣/٢٤٢.
- (٦٠) ابن يعيش: المصدر السابق، ٣/١٣٣-١٣٤.
- (٦١) المبرد: المقتضب، ٣/١٧٣.
- (٦٢) الأستراياذي: شرح شافية ابن الحاجب، ٢/٢٤٧.
- (٦٣) الأبندي: الحدود في علم النحو، ص ٤٥٦.
- (٦٤) عباس حسن: النحو الوافي، ١/٩٠.

- (65) ابن خالويه: ما ليس في كلام العرب، ص ٢٦٩.
- (66) المبرد: المقتضب، ٢/٢٠٥..
- (67) ابن يعيش: شرح المفصل، ٣/٢٤٢.
- (68) المصدر السابق، ٣/٢٤٠.
- (٦٩) ينظر: سيبويه: الكتاب، ٤/١١٧، وابن جني: الخصائص، ٢/١٤١، وابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ٢/٢٦، والسيوطي: همع الهوامع، ٣/٤١٤، والأشباه والنظائر، ٢/١٧٢، والإتقان، ١/١٣٩.
- (٧٠) سيبويه: الكتاب، ٤/١١٧.
- (71) ابن يعيش: شرح المفصل، ٥/٢٠١. وذكر ابن سيّدة: حكى سيبويه في الإمالة: "ورجل كَيّال". المحكم والمحيط الأعظم، ٧/١١٠.
- (72) ابن يعيش: شرح المفصل، ٥/٢٠١.
- (٧٣) ينظر: ابن سيّدة: المحكم والمحيط الأعظم، ٢/٤٨٣، وابن منظور: لسان العرب، ٢/٢٣٠، والزبيدي: تاج العروس، ٥/٤٦٦.
- (٧٤) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ٢/٣٠.
- (٧٥) سيبويه: الكتاب، ٤/١٣٥.
- (٧٦) ينظر: الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ٣/٢٤.
- (٧٧) ابن يعيش: شرح المفصل، ٥/٢٠٥.
- (٧٨) لم يكن لمصطلح "الندرة" وألفاظها حضور في كتاب سيبويه، ولعل ذلك يعود إلى استعمال مصطلح "الشذوذ" بديلا عنده من جانب، أو استعمال أوصاف كيفية خاصة نحو "ردي" أو "خبيث" من جانب آخر، كقوله: "وهو قليل خبيث". الكتاب، ١/٣٨٩، و"ذلك قليل عزيز" الكتاب، ٣/٥٨١، و"ذلك قليل ردي" الكتاب، ٣/٥٥٥.
- (٧٩) سيبويه: الكتاب، ١/٣٠٣.
- (٨٠) السابق، ٢/١٢٥.
- (٨١) السابق، ٤/١١٩.
- (٨٢) السابق، ٤/٢٤٨.

(٨٣) السابق، ٣٣٤/٤.

(84) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٩٨، وسيبويه: الكتاب، ٧٨/١، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، ١/ ١٨٨، وابن مضاء: الرد على النحاة، ص ٩٧، والعيني: المقاصد النحوية، ٣٢/٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب، ١/ ٤٤٤، والسيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٦.

(85) ابن يعيش: شرح المفصل، ١/ ٢١٠.

(86) ابن يعيش: شرح المفصل، ١/ ٢٠٩.

(87) البيت منسوب للأحوص، ينظر: سيبويه: الكتاب، ١/ ١٦٥، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، ١/ ٧٤. وبلا نسبة عند كل من ابن جني: الخصائص، ٢/ ٣٥٤، الأنباري: أسرار العريية، ص ١٥٥، وابن هشام: مغني اللبيب، ص ٤٧٨، والسيوطي: الأشباه والنظائر، ٢/ ٣٤٧، ٤/ ٣١٣، وشرح شواهد المغني، ص ٨٧١.

(88) البيت منسوب لعمر بن عبد وهيب عند الأصفهاني: الأغاني، ١٥/ ٢٦٣؛ والآمدي: المؤتلف والمختلف، ص ٨٩، ومنسوب للفرزدق في ديوانه، ٢/ ١٧٩، وأمالي المرتضى، ١/ ٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص ١٦٢٢.

(89) ابن يعيش: السابق، ١/ ٤٤٧-٤٤٨.

(90) السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ١/ ٨٩.

(91) سيبويه: الكتاب، ١/ ٣٠٣.

(92) السابق، ١/ ٢٦٧.

(93) السابق، ١/ ٢٦٩.

(94) البيت منسوب لسعد بن مالك عند سيبويه: الكتاب، ١/ ٥٨، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، ٢/ ٨، والعيني: المقاصد النحوية، ٢/ ١٥٠، ولسان العرب، (برج)، ٢/ ٤٠٩، والسيوطي: الأشباه والنظائر، ٨/ ١٠٩، والأزهري: شرح التصريح، ١/ ١٩٩، وكذلك الآمدي: المؤتلف والمختلف، ص ١٣٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص ٥٠٩، والبغدادى: خزنة الأدب، ١/ ٤٦٧. وبلا نسبة عند المبرد في المقتضب، ٤/ ٣٦٠، الأنباري: الإنصاف، ص ٣٦٧، وأمالي ابن الحاجب، ص ٣٢٦، وابن هشام: أوضح المسالك، ١/ ٢٨٥.

- (95) ابن يعيش: شرح المفصل، ١/٢٧٠. وقال أبو الحسن الأخفش: أنها "لا" تعمل في القياس شيئاً؛ لأنها حرف، وليست فعلاً. فإذا وقع بعدها مرفوع، فبالابتداء، والخبر محذوف، وإذا وقع بعدها منصوب، فبإضمار فعل. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وابن يعيش: ينظر: ابن السراج: الأصول ١/٩٧، وحاشية الصبان، ١/٢٥٥، وشرح ابن عقيل، ١/٢٥٠.
- (96) الزجاجي: اللامات، ص ١٠٥
- (97) ينظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ١/١٧٨.
- (98) البيت لذي الرمة في ديوانه، ص ٧٧٨، وابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٢٩١، ابن جني: سر صناعة الإعراب، ٢/٤٩٤، وأبو حيان: تذكرة النحاة، ص ٦٥٨، والمالقي: رصف المباني، ص ٣٤٤، والسيوطي: الأشباه والنظائر، ٦/٢٠١.
- (99) ابن يعيش: شرح المفصل، ٣/٨٠.
- (100) المبرد: المقتضب، ٣/١٨١.
- (101) الفيومي: الصباح المنير، (إيه)، ١/٣٤.
- (102) القرافي: نفائس الأصول في شرح المحصول، ٨/٣٣٧١.
- (103) ابن يعيش: شرح المفصل، ٥/٣٥٨.
- (104) هذا التوجيه يوافق وجهة الكوفيين في "أصل اشتقاق الاسم"، حيث ذهبوا إلى أن الاسم مشتق من الوَسْم والاسم سمة تُوضَع على الشيء يعرف بها. والأصل في اسم وسم، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وسم، وزيدت الهمزة في أوله عوضاً عن المحذوف، ووزنه إغْلٌ؛ لحذف الفاء منه. وهو ما يخالف البصريين في أن أصل اشتقاق الاسم من السُمُو، وهو الغُلُو. ينظر: الأنباري: الإنصاف، ١/٨.
- (105) ابن يعيش: المصد السابق، ١/٣٨٢.
- (106) البيت منسوب لحميد بن ثور عند ابن دريد في جمهرة اللغة، ص ١٠٣٢، وليس في ديوانه، ونسبه الجوهري في الصحاح لأبي حية النميري، مادة (ونى)، ٦/٢٥٣١. وبلا نسبة عند ابن قتيبة في أدب الكاتب، ص ٢٤.
- (107) الأسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، ٢/٧٣٠.
- (108) ينظر: سيبويه: الكتاب، ٣/٣٦٤.

- (109) الأستراباذي، المصدر السابق، ٤٠٦/١.
- (110) الأستراباذي، المصدر السابق، ٧٠/٢.
- (111) ابن يعيش: المصدر السابق، ١٦١/١.
- (112) ينظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٢١٩/١.
- (113) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ١١٥/٣.
- (114) البيت بلا نسبة عند الأستراباذي في شرح الكافية للرضي، ١٨٣/٣، وابن هشام: مغني اللبيب، ١٣٣/١، وشرح ابن عقيل، ص ٣٨٥، والعيني: المقاصد النحوية، ٣٨٤/٣، والسيوطي: همع الهوامع، ٢١٢/١، وشرح شواهد المغني، ٣٩٠/١، والبغدادى: خزنة الأدب، ٣/٧.
- (115) البيت للفرزدق عند العيني في المقاصد، ٣/٣٨٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني، ٢/٣١٤، وابن هشام: مغني اللبيب، ١٣٢/١، والأزهري: شرح التصريح، ٢/٣٩، والسيوطي: شرح شواهد المغني، ٣٨٩/١، وهمع الهوامع، ٢١٢/١، والبغدادى: خزنة الأدب، ٦/٥٥٣.
- (116) ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٢٠٠٣/٤.
- (117) ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ٢٧٩.
- (118) الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، ٤/٤٥٥.
- (119) ابن جني: الخصائص، ٣/١٦٥.
- (120) الإسنوي: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، ص ٥٣.
- (١٢١) ابن يعيش: شرح المفصل، ٨٩/٢.
- (١٢٢) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ١٩٠/٢.
- (١٢٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ٨٨-٨٩/٢.
- (١٢٤) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ٩٨/٤.
- (١٢٥) سيبويه: الكتاب، ١/٢٦٩.
- (١٢٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٨٨/٣، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٤/٢٢٤.
- (١٢٧) ينظر: ابن مجاهد: السبعة، ص ٢٢٦، الزمخشري: الكشاف، ٣٩٣/١، وأبو حيان: البحر المحيط، ٣/١٥٧، وابن الجزري: النشر، ٢/٢٤٧.

- (١٢٨) ابن يعيش: شرح المفصل، ١٩٨/٢.
- (١٢٩) ينظر: سيبويه: الكتاب ٣٨١/٢، المبرد: المقتضب، ١٥٢/٤، وابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٢٤٠/٣، والأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١١٤/٣، والسيوطي: همع الهوامع ١٣٩/٢
- (130) ينظر: خلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة (رقم ٦٥) عند الأنباري: الإنصاف، ٣٧٩-٣٨٠/٢.
- (131) البيت مجهول النسبة: ينظر: سيبويه: الكتاب، ٣٩٢/١، وابن عصفور: المقرب، ٢٣٤/١، وابن مالك: شرح الكافية الشافية، ١٢٥٠/٣، وابن الناظم: شرح الألفية، ص ٥٤٥، والأشموني: شرح الأشموني، ١٥/٣، والسيوطي: همع الهوامع، ١٣٩/٢.
- (١٣٢) الزمخشري: المفصل، ١٦٢/١
- (١٣٣) ينظر: ابن جني: الخصائص ٢٨٦/١
- (١٣٤) السيوطي: الاقتراح، ص ٦٩.
- (١٣٥) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣٧٦/٣.
- (136) ابن يعيش: شرح المفصل، ٢٨٣/٢.
- (137) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٢٩٣/٥.
- (138) البيت منسوب لمسلم بن معبد عند السيوطي: شرح شواهد المغني، ص ٧٧٣؛ والبغدادي في خزنة الأدب، ٣٠٨/٢، وبلا نسبة عند ابن جني في الخصائص، ٢٨٢/٢، والأنباري: الإنصاف، ص ٥٧١، والمرادي في الجنى الداني، ص ٨٠.
- (139) ابن يعيش: المصدر السابق، ٢٢٨-٢٢٩/٤.
- (140) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ٢٩١/١.
- (141) ابن فارس: الصحابي، ص ٣١.
- (142) البيت لذي الخرق الطهوي في نوادر أبي زيد، ص ٦٧، والعيني: المقاصد النحويّة، ١/٤٦٧، السيوطي: الأشباه والنظائر، ١٧٨/٢، والبغدادي: خزنة الأدب، ٤٨٢/٥. وبلا نسبة عند ابن جني: سر صناعة الإعراب، ١/٣٦٨، والأنباري: الإنصاف، ١/١٥٢، والمالقي: رصف المباني ص ٧٥.

- (143) ابن يعيش: المصدر السابق، ٨٧/١.
- (144) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢٠١ / ١، وينظر: الأزهرى: شرح التصريح، ١٦٩/١.
- (145) السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ١٧٠/١.
- (146) البيت منسوب لعمر بن معدى كرب: المبرد: الكامل، ٣٢/١، ونشوان الحميري: شمس العلوم، ٧٠٤٣/١١.
- (147) ابن يعيش: المصدر السابق، ٤٢٧/١.
- (148) ذكرها ابن عصفور في الضرائر، بقوله: "ومنها: إدخال الحرف على الحرف، على جهة التأكيد لا تفاقهما في اللفظ والمعنى، أو في المعنى لا في اللفظ فزاد على لام الجر لأملاً أخرى للتأكيد. ابن عصفور: ضرائر الشجر، ص ٦٩. وذكر البغدادي أن الجزولي منع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار وأصله أمرتك بالخير لأن أمر يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد وهو الكاف -هنا- وبحرف الجر إلى آخر ف الخير منصوب بنزع الباء بدليل ما أمرت به. ينظر: البغدادي: خزنة الأدب، ٣٣٩/١.
- (١٤٩) ينظر: العكبري: شرح ديوان المتنبي، ٤٤/٢.
- (١٥٠) ابن جنى: الخصائص، ١٢٥-١٢٦.
- (١٥١) الكفوي: الكليات، ص ٥٢٨.
- (152) قال ابن جنى: ف "إن" في هذا ونحوه مخففة من الثقيلة. سر صناعة الإعراب، ١٩٩/٢.
- (153) تامه: شلّت يميئك إن قتلت لمُسْلِمًا... كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ. والبيت لعاتكة بنت زيد: الأصفهاني: الأغاني، ١٨ / ١١، والعيني: المقاصد النحوية، ٢٧٨/٢، والأزهري: شرح التصريح، ٢٣١/١، والسيوطي: شرح شواهد المغني، ٧١/١، والبغدادي: خزنة الأدب، ٣٧٣/١، ولأسماء بنت أبي بكر عند ابن عبد ربه: العقد الفريد، ٢٧٧/٣، وبلا نسبة عند ابن جنى: سر صناعة الإعراب، ٥٤٨/٢، والمالقي: رصف المباني، ص ١٠٩، والمرادي: الجنى الداني، ص ٢٠٨، وابن هشام: مغني اللبيب، ٢٤/١.
- (154) ابن يعيش: شرح المفصل، ٥٥٣/٤.
- (155) ينظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٥٣٨ / ١.
- (156) الصبان: حاشية الصبان، ٤٢٧/١.

- (157) ينظر: الأنباري: الإنصاف، ٥٢٦/٢.
- (158) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، ٢٣١ / ١.
- (159) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٥٠٤/١، والمرادي: الجنى الداني، ص ٢٠٨.
- (160) ابن يعيش: شرح المفصل، ١٩٨/٢.
- (161) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢٥١/٣-٢٥٢.
- (162) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ٣٢٥٥/٧.
- (163) ابن يعيش: شرح المفصل، ٤٩٢/٤.
- (164) ابن يعيش: السابق، ٣٤٢/٥.
- (165) ابن يعيش: السابق، ٤٣٢/٥.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم:
- ابن يعيش أبو البقاء، موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل للزمخشري، تقديم وتعليق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- الأُبْدِيُّ، شهاب الدين أحمد بن محمد: الحدود في علم النحو، تحقيق نجاه حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢، السنة ٣٣ ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم: الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٧م.
- الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث التغلبي: شعر الأخطل، صنعة السكري رواية أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٤، ١٩٩٦م.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت. ٢٠٠٠م.
- الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد العالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٧٥م.
- الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين: الأغاني، تحقيق إحسان عباس وآخرين، طبعة دار صادر، بيروت، ٢٠٠٨م.
- الأعمش، عبد الأمير: المصطلح الفلسفي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م.
- الأمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر: المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، تحقيق: ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين: أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، مكة، ١٩٩٩م.
- .: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- الأنصاري، أبو زيد: النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥١م.
- الباجي، سليمان بن خلف: الحدود في الأصول، تحقيق محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، تحقيق: عبد الحلیم النجار ورمضان عبد التواب، دار المعارف، مصر، ط٤، ١٩٧٧م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

- ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم: تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل، تحقيق علي بن محمد العمران ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ٢٠٠٥م.
- ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار: مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٠م.
- جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، مراجعة وتعليق: شوقي ضيف، دار الهلال، القاهرة، د.ت.
- الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد: النشر في القراءات العشر، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، ٢٠٠٢م.
- الجمحي، محمد بن سلام بن عبيد الله: طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، د.ت.
- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٢م.
- -: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٩٩٩م.
- -: سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين: أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، ١٩٨٩م.

- حسن، تمّام: الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- الحميري، نشوان بن سعيد: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق حسين بن عبد الله العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٩م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي: تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
- :: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هندراوي، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٩٩٨م.
- :: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- :: البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، ٢٠٠٠م.
- :: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار ويس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٥م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد: ما ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٩٧٩، ٢٠٠٢م.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان: تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

- ذو الرمة، غيلان بن عقبة بن مسعود: ديوان ذي الرمة، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٦م
- الزبيدي، مرتضى، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد العليم الطحاوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٩٧٤م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد: البحر المحيط في أصول الفقه، تحرير: عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ١٩٨٨م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.
- :: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: خالد إسماعيل حسان، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري: الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق: إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ٢٠٠٢م.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

- ابن سيّدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن: شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٤م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د.ت.
- -: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، حققه: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
- -: شرح شواهد المغني، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، منشورات لجنة التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٦٦م.
- -: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
- -: الإتيقان في علوم القرآن، ضبطه وعلق عليه: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م.
- -: الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.
- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: إبراهيم البناء، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٧م.

- الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي: أمالي المرتضى "غرر الفوائد ودرر القلائد"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٤م.
- ابن الصائغ، محمد بن حسن: اللحة في شرح الملح، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٤م.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م
- الطائي، زيد الخيل بن مهلهل: ديوان زيد الخيل، جمع ودراسة: أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٨م.
- عباس حسن: النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط٥، د.ت
- ابن عبد ربه أبو عمر، شهاب الدين أحمد: العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤م.
- العجاج، أبو محمد رؤبة بن عبد الله: ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد: المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢م.
- -: ضرائر الشّعْر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠م.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠، ١٩٨٠م.

- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
- :: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
- :: شرح ديوان المتنبي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرنؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ١٩٨٦م.
- عمر بن أبي ربيعة: ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٦م.
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع و الترجمة، القاهرة، ٢٠١٠م.
- ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٩م.
- :: الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الفارسي، أبو علي: الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١م.

- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة: ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.
- الفلق، سالم مبارك سعيد: الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاثة: شرح الخوارزمي وشرح ابن يعيش وشرح ابن الحاجب، ماجستير، اليمن، كلية التربية، ٢٠١٠م
- الفيومي، أحمد بن محمد: الصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.
- -: الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م
- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس: نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٥م.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢م.
- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.
- المالقي، أحمد بن عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م.

- ابن مالك، محمد بن عبد الله: شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، د.ت.
- -: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ١٩٩٠م.
- المبرد، محمد بن يزيد: الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس: كتاب السبعة في القراءات، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٠م.
- المرادي، حسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- -: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.
- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٩م.
- المقرئ، شهاب الدين أحمد بن محمد: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤م.

- ناظر الجيش، محمد بن يوسف: شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٨م.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- -: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

Usage of Quantitative Reasons & Qualitative Judgments in Orientation of Grammatical & Morphological Use in Šarḥ Ibn Ya' īš (D. 643 H.) 'alā al-Mufaṣṣal between Expansion & Restraint

Dr. Yasser Mohammad Hassan Ali

Arabic Department - Faculty of Arts - Sohag University

Dr_yasser32@yahoo.com

Abstract:

This research which is entitled " Usage of Quantitative Reasons & Qualitative Judgments in Orientation of Grammatical & Morphological Use in Šarḥ Ibn Ya' īš (D. 643 H.) 'alā al-Mufaṣṣal between Expansion & Restraint " sought to describe some grammatical Judgments in one of the most prominent explanations of the mothers of Arabic grammar books, Šarḥ Ibn Ya' īš 'alā al-Mufaṣṣal by az-Zamaḥšarī, that is a comprehensive explanation of most morphological & grammatical issues. The descriptions of judgments ranged from good, old, first, and weak... Etc., as well as the reasons varied between scarcity, few, and many. This is interesting to reveal the justifications for the use of these judgments, reasons, and their relationship to the use of the grammatical basis, as well as comparison of Ibn Ya' īš's opinion with the other Arab grammarians in these cases and its study.

These judgments & reasons are conjuncted with the range of use to choose a specific rule. These judgments included the various types of Arabic words, their issues, and their expressive signs. Thus, this research was directed to focus on the description and analysis of these judgments by investigating and classifying them in Šarḥ Ibn Ya' īš 'alā al-Mufaṣṣal. Accordingly, the research was divided into an introduction, a surface, three chapters, conclusion and references.

The chapters are as follows:

- I. The reason of abundance & its function in usage in al-Mufaṣṣal.
- II. The explanation of few, scarcity in usage, and their impact on grammatical basis in al-Mufaṣṣal.
- III. The qualitative judgments in al-Mufaṣṣal between justifications and controls.

Keywords: Usage, Judgment, Šarḥ Al-Mufaṣṣal, Reason, Quantitative, Qualitative, Ibn Ya' īš